

توقع الأسعار المستقبلية واختيار وقت الشراء والبيع دون تأثير على سعر السهم... مضاربة مشروعة كل ممارسة لا تحمل خداع للمستثمرين هي تعامل مشروع وفق صحيح القانون

تلك الممارسة تختلف كلياً عن المضاربة المشروعة. وجدير ذكره أن أي ظروف استثنائية محيطة بالسوق المالي لا تعتبر مبرراً للتلاعب على الأسهم وتبرير وضع أوامر ثم إلغائها، حيث أن أي ظروف استثنائية أو أحداث مؤثرة أو أي توترات إقليمية، إذا لم تستدعي وقف التداولات فإنها تسقط كمبرر للتلاعب عبر إلغاء الأوامر.

المتداولين وخلق حالة ظاهرية مضللة لا تمثل واقع التداول الفعلي.

فيما التعامل الذي يستهدف خلق إحياء زائف بتصدير وجود زخم على سجل أوامر الشراء، بهدف اصطناع سعر ورفع السهم بطريقة غير مشروعة عبر تجزئة الأوامر بكميات كبيرة ودون أن يتم تنفيذ أغلبها ويكون مصيرها الإلغاء، فإن

في واحدة من التعريفات غير المباشرة التي أرست تفسيراً لممارسة المضاربة المشروعة، تم التأكيد على أن «المضاربة المشروعة في سوق التداول» هي التي يقتصر فيها دور المضارب على توقع الأسعار المستقبلية والاستفادة من ذلك باختيار وقت الشراء ووقت البيع دون أن يتدخل بفعله للتأثير على سعر السهم بالارتفاع أو الانخفاض بغية خداع

مجلس إدارة جديد لشركة قابضة والتحالف يملك 51%

5 ملاحظات جوهرية لشرائح واسعة من المساهمين

1. عدم تأهيل وإدراج الشركة في البورصة رغم أنه تم تأسيسها في إبريل 2006، أي منذ أكثر من 20 عاماً.
2. عدم إدراج الشركة على الأقل في منصة OTC كمنفذ منظم لمن يريد الخارج.
3. عدم توزيع أرباح نقدية على المساهمين.
4. وجود ديون كبيرة على الشركة تحتاج هيكلة لأهم استثمار لديها.
5. عدم تناسب سعر السهم حالياً كقيمة واستثمار طويل الأجل مر عليه 20 عاماً، مقارنة بأي فرصة أخرى في السوق أو وديعة في بنك.

كشفت مصادر استثمارية أن إحدى الشركات القابضة غير المدرجة التي سوف تنعقد عموميتها خلال أيام، من المنتظر أن تشهد انتخاب مجلس إدارة جديد للسنوات الثلاث المقبلة.

وتابعت المصادر بأن التحالف الذي يقود ثورة التغيير بات قريباً من 51%، وهي نسبة مؤثرة ومريحة تمكنه من قيادة التغيير المنتظر.

وقالت المصادر أن جموع المساهمين غير راضين عن الاستثمار التاريخي في الشركة القابضة لعدة أسباب أبرزها الآتي:

ملكية الأجانب تكسر حاجز 0.5% في إيفا فنادق

كسرت ملكية الأجانب في شركة إيفا فنادق حاجز ملكية نصف في المئة، ليصل إلى 0.49%، وهي أدنى نسبة ملكية على مستوى السوق الأول.

وجدير ذكره أن قيمة الاستثمار الأجنبي بلغت 6.432 مليار دينار كويتي وفقاً لآخر تسوية.

وجاءت أعلى ملكية على مستوى الشركات الكويتية لصالح البنك الوطني بنسبة 25.56%.

«طلبات» تحصل على حكم يلغي مادة من قرار وزير التجارة

المحكمة رأت أنه يتجاوز الصلاحيات والاختصاصات

متدرجة من الجزاءات، شملت الإنذار والإغلاق الإداري ووقف النشاط والحجب المؤقت، وصولاً إلى إلغاء الترخيص والحجب النهائي، وهو ما تجاوز - بحسب الحكم - حدود الاختصاص المقرر قانوناً لوزير التجارة والصناعة.

وأكدت أن تحديد الجزاء وتوزيعه بين القضاء والجهة الإدارية ورد بصورة محددة في التشريع، ولا يجوز التوسع في الاختصاص أو استحداث عقوبات جديدة بطريق اللاتعة.

اللازمة لتنفيذ القانون لا تخوله استحداث جزاءات إدارية ذات طبيعة عقابية ما لم يوجد نص تشريعي صريح يمنحه هذه الصلاحية.

وأشارت المحكمة إلى أن المشرّع تولى بنفسه تحديد الجزاءات المقررة على مخالفة القواعد التنظيمية والتسعيرية، كما حدد الجهات المختصة بتوقيعها، الأمر الذي لا يجيز للأنشطة التنفيذية إضافة جزاءات جديدة لم ينص عليها القانون.

ورأت المحكمة أن المادة الملغاة أنشأت منظومة

قضت المحكمة الإدارية بإلغاء المادة (15) من لائحة تنظيم قطاع المنصات والتطبيقات الإلكترونية الوسيطة لعرض المنتجات وطلبها وتوصيلها للمستهلكين، والمرفقة بالقرار الوزاري رقم 109/2026 الصادر عن وزير التجارة والصناعة في 8 يوليو 2026، وذلك في الدعوى المقامة من شركة طلبات، مع ما يترتب على ذلك من آثار.

واستندت المحكمة في حكمها إلى أن سلطة وزير التجارة والصناعة في تنظيم الخدمات وإصدار القرارات

وحدة تنظيم التأمين.. العمود الفقري الجديد لاقتصاد الكويت الآمن

بقلم المحامي - هشام الفهد



إن إنشاء وحدة تنظيم التأمين لم يكن مجرد تغيير إداري، بل كان إعلاناً عن ولادة سوق تأميني كويتي بمعايير عالمية. وما تحقق في خمس سنوات بقيادة كفاءات وطنية مخلصه، أنقذ القطاع من فوضى استمرت عقوداً. وهذه 15 ميزة تثبت ذلك:

التشريعية (Sandbox) التي سمحت بتقديم التأمين الرقمي عبر التطبيقات. 13. منتجات للاقتصاد الجديد: سمحت بمنتجات لم تكن موجودة سابقاً: تأمين الأمن السيبراني، وتأمين الشركات الناشئة، وتأمين المسؤولية المهنية للأطباء والمحامين والمهندسين. 14. توافق خليجي ودولي: جعلت تشريعات الكويت متوافقة مع معايير IAIS الدولية، مما يسهل اندماج السوق الكويتي خليجياً. 15. بناء كفاءات وطنية: اشترطت توظيف وتدريب كوادر كويتية متخصصة في الاكتوارية وإدارة المخاطر، فخلقت جيلاً جديداً من الخبراء.

الخلاصة القانونية:

ما فعلته وحدة تنظيم التأمين في 5 سنوات، لم تفعله الإدارات السابقة في 50 سنة. لقد حولت التأمين من مجرد «ورقة للمرور» إلى صناعة مالية تساهم في الناتج المحلي وتحمي الاقتصاد الوطني. والشركات الذكية اليوم هي من تعتبر الوحدة شريكاً للنمو، لا مجرد رقيب.

حماية المودعين في البنوك. 7. منصة شكاوى فعالة: أصبح للعميل جهة محايدة يلجأ إليها إلكترونياً، ويتم البت في شكواه خلال 30 يوماً. 8. ملاعة مالية قوية: رفعت الحد الأدنى لرأس المال والوديعة، فخرجت الشركات الورقية وبقيت الشركات الجادة القادرة على تغطية الكوارث الكبرى. 9. شفافية التسعير: ألزمت الشركات بنشر أسعارها وشروطها على مواقعها، فانتهى أسلوب "السعر عند المراجعة". 10. تطوير التأمين الإلزامي: طورت تأمين السيارات الإلزامي والصحي للوافدين ليصبح إلكترونياً بالكامل ومربوطاً مع وزارتي الداخلية والصحة.

ثالثاً: في المستقبل والاستثمار

11. جذب شركات إعادة التأمين العالمية: التنظيم القوي شجع كيانات كبرى مثل Swiss Re و Munich Re على التعامل مع السوق الكويتي بثقة. 12. دعم الـ InsurTech: أطلقت البيئة التجريبية

أولاً: في التنظيم والتشريع

1. قانون عصري متكامل: أنهت فراغاً تشريعياً دام 60 سنة، بإصدار القانون رقم 125 لسنة 2019 ولائحته التنفيذية المفصلة. 2. فصل أموال العملاء: ألزمت الشركات بفصل أموال حملة الوثائق عن أموال المساهمين، فأصبحت أموال الناس محمية حتى في حالة إفلاس الشركة. 3. حوكمة بمستوى البنوك: فرضت تعيين مدير مخاطر ومدقق داخلي ومجلس إدارة مستقل، بعد أن كانت شركات تدار كشركات عائلية. 4. تنظيم الوسطاء: من سوق مفتوح إلى سجل مرخص واختبارات مهنية وعمولة محددة، وانتهى زمن سماسرة التأمين الوهميين. 5. مكافحة حرق الأسعار: وضعت تسعيرة اكتوارية عادلة، فأوقفت المنافسة الانتحارية التي كانت تدمر الشركات الجادة. 6. ثانياً: في حماية العميل والسوق

صندوق حماية حملة الوثائق: لأول مرة في تاريخ الكويت، إذا أفلست شركة تأمين، يتكفل الصندوق بدفع التعويضات، على غرار صندوق

وحدة تنظيم التأمين
Insurance Regulatory Unit



كما ذكرت «الاقتصادية» الساهلي يخفض ملكيته في الساحل بنسبة 15.52%

15% تخارج في «الساحل»

قدرة أوساط استثمارية بأن حجم الملكية التي انخفضت من ملكية أحد كبار الملاك خلال جلسة النشاط التي شهدها سهم الساحل نهاية الأسبوع الماضي يبلغ نحو 15% تقريباً.

في حين يتبقى من الملكية نحو 11.03% تقريباً، كرسيد متبقي بعد تعامل جلسة الخميس 24 سبتمبر.

الساحل: تخارج جزئي من مالك رئيسي يفسح الطريق لتهدة صراع «الألمانية»

23.589% نسبة تداولات
الساحل... واستيعاب السوق
للكميات يعكس التنسيق

تغليب المصلحة العامة
لكل الأطراف بالنقاش
الإيجابي مسار حكيم

محتدم أو صراع تنافسي، وتخرج أي من طرفي الصراع والتنافس يكون الخيار الأكثر حكمة وملائمة.

وفقاً للمعارضة فإن صراع «الألمانية» وفر ألية جيدة لتخارج إيجابي بمتوسط سعري مستقر. حيث أن تداول كمية بهذا الحجم خلال يوم واحد وفي ظروف غير مستقرة لتسويق إجمالاً لم يكن السوق ليسوعها من دون تراجع السهم.

أسس بلغت كمية الأسهم المتداولة على سهم الساحل 109.6% مليون سهم. تقدر نسبته إلى رأس المال نحو 23.589%.

الغنية كانت مستهدفة وتختلف.

لكن على الجانب الآخر تكمن أهمية الصفقات أو التخارج الجزئي الذي شهدته سهم «الساحل». وفقاً لمصادر مالية واستثمارية، في أثره الإيجابي المتناظر على صراع «الألمانية» التي اقرب موعد انعقاد جمعيتها العمومية في الأول من أكتوبر المقبل.

ورجعت أوساط استثمارية بالتوافقات التي باتت يشهدها السوق، خصوصاً بين التكتلات والصامخ الاستثمارية، حيث أن التناقضات الجادة وتغليب المصلحة العامة من السلوكيات الإيجابية التي يجب أن نعلم السوق في أي نقاش

تكتسفت مصادر استثمارية مؤلفة أن أحد الأطراف الرئيسية المانعة في رأسمال الساحل خلقت تخارج جزئي من ملكيتها الأساسية في الشركة.

وأوضحت المصادر أن الملكية توزعت على حسابين قاموا بعمليات لشراء لدى شركتين استثماريتين لحساب عملاء.

وفقاً لألية لشراء التي شهدتها السهم خلال جلسة أمس فقد كان التخارج واضح، حيث أن بعض الكميات التي كان يتم عرضها كان يناديها أحد خبراء بدأت الكمية خصوصاً الصفقات ذات الكميات الكبيرة مع ملاحظة أن سعر السهم لم يتحرك سوى بارتفاع 0.5 فلس، مما يعني أن

خبر الاقتصادية الأحد 27 سبتمبر

خبر الاقتصادية المنشور في عدد الجمعة 25 سبتمبر 2026

نموذج إفصاح عن تغيير في مصلحة شخص مستفيد ، وتغيير الهدف من التملك				
يلتزم الشخص المستفيد بتعبئة هذا النموذج عندما يحقق مصلحة تمثل 0.5% في مصلحة تمثل 5% أو أكثر من رأس مال شركة مدرجة بشكل مباشر أو غير مباشر أو بالتخالف مع الآخرين أو حدوث تغيير يؤدي إلى انخفاض المصلحة عن 5% من رأس مال شركة مدرجة ، أو الإفصاح عن تغيير الهدف من تملك المصلحة ويسلم هذا النموذج إلى الهيئة والبورصة والشركة المدرجة خلال مدة عشرة أيام عمل من نهاية اليوم الذي يتحقق فيه التغيير.				
اسم الشخص المستفيد		عبداللطيف خالد عبدالعزيز السهلي		
رقم الهوية(1) / أو رقم السجل التجاري				
بيانات الاتصال		هاتف:		
اسم الشركة المدرجة		شركة الساحل للتنمية والاستثمار		
هل يوجد تغيير في الهدف من المصلحة(2)		نعم	لا	الهدف بعد التغيير(2)
المصلحة قبل التغيير (عدد/نسبة الأسهم)		152,161,428		24,334%
المصلحة بعد التغيير (عدد / نسبة الأسهم)		121,064,872		26,034%
طريقة تحقيق المصلحة				
1	هل هناك أسهم يمتلكها الشخص المستفيد وأولاده القصر المشمولون بولاية؟			
2	هل هناك تغير أسهم يمتلكها الشخص المستفيد من خلال محافظ استثمارية أو حسابات تداول إلكترونية أو لدى الغير ويحتفظ بحقوق التصويت عليها؟			
3	هل هناك تغير في أسهم مسلوكة للشخص المستفيد أو مسيطر عليها في حقوق التصويت التي يحصل عليها الشخص المستفيد - بشكل دائم أو مؤقت - بموجب اتفاق مع مالك هذه الأسهم.			
4	هل هناك تغير في حقوق تصويت دائنة عن الأسهم الموجودة في محفظة استثمارية أو حساب تداول إلكتروني والتي يقوم الشخص المنشأة لدية المحفظة الاستثمارية أو حساب التداول الإلكتروني (الشخص المستفيد) باستخدامها؟			
5	هل هناك تغير حقوق تصويت يحصل عليها الدائن (الشخص المستفيد) على الأسهم المرهونة له ضماناً لدية؟			
6	هل هناك حقوق التصويت مسلوكة للشخص المستفيد بموجب عقود الخيار أو العقود الآجلة.			
اسم مقدم النموذج : عبداللطيف خالد عبدالعزيز السهلي				
ختم الشركة				
صفة مقدم النموذج(3):				

مجموع

عدد الأسهم (قبل التغيير)

121064872

نسبة الأسهم (قبل التغيير)

26.034 %

عدد الأسهم (بعد التغيير)

48984892

نسبة الأسهم (بعد التغيير)

10.514%

نموذج إفصاح الملكية في البورصة

كمية الأسهم بعد البيع في جلسة الخميس

من قطب استثماري قاموا بعمليات الشراء ، ووفقاً للمصادر الكميات لحساب القطب الاستثماري وذلك في مبادرة غير مباشرة لحلحة الخلاف المحتدم في كيان آخر هو «الألمانية» . وبهذا التخارج يتم إسدال الستار على ملكية تاريخية وحضور تاريخي لملكية «الساهلي» في الساحل حيث ترأس سليمان السهلي مجلس إدارة الشركة لسنوات طويلة .

ووفقاً لمصادر مثل النشاط الذي شهدته السهم فرصة لتسييل باقي الكمية البالغة 10.514% بواقع 48.984.892 مليون سهم فيما باقي التداولات على السهم كانت عبارة عن مضاربات وتفاعل من مستثمرين وأفراد ، واستوعب السوق بمرونة إجمالي الكمية التي تم بيعها في جلسة الخميس والأحد.

دخول شركتين استثماريتين بتكليف

كما ذكرت «الاقتصادية» في عدد الجمعة الماضي 25 سبتمبر ، أفصح عبداللطيف السهلي أحد كبار ملاك الساحل عن بيع 15.52% من ملكيته في جلسة الخميس الماضي 24 سبتمبر، واستمرت عمليات البيع أمس الأحد في جلسة افتتاح الأسبوع حيث شهد سهم الساحل تداولات قياسية بلغت 139.473 مليون سهم بقيمة 13.219 مليون دينار كويتي .

البورصة على أعتاب إغلاقات الربع الثالث

القيمة السوقية عند 53.7 مليار بمكاسب 0.46% من بداية العام

تحركات المستثمرين تواكب المبادرات والأسهم المرتبطة بتسويات



مفاجآت منتظرة على كل المستويات في البيانات الفصلية

بلغت 48.1 مليون دينار كويتي، وبلغت القيمة السوقية أمس 53.783 مليار دينار كويتي حيث عادت للربح بنسبة 0.46%.

ارتفعت كمية الأسهم المتداولة بفضل النشاط على سهم الساحل بواقع 18% فيما تراجعت قيمة التداولات بنسبة 0.4% وتراجعت الصفقات 15%.

ارتفعت أسعار أسهم 57 شركة وانخفضت 52 شركة أخرى.

وتباينت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت تزامناً مع ارتفاع 9 قطاعات، وارتفع مؤشر السوق الأول و«العام» بنفس النسبة البالغة 0.09%، وصعد «الرئيسي» بـ0.06%، بينما انخفض «الرئيسي 50» بـ0.01% عن مستوى الخميس الماضي.

وسجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 87.59 مليون دينار، وزعت على 414.84 مليون سهم، بتنفيذ 20.38 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة ارتفاع 9 قطاعات في مقدمتها منافع بـ1.48%، بينما تراجعت 3 قطاعات على رأسها الطاقة بـ1.46%، واستقر قطاع الرعاية الصحية.

وجاء سهم «ساحل» في مقدمة نشاط التداولات بحجم بلغ 139.47 مليون سهم؛ و سيولة بقيمة 13.22 مليون دينار، وذلك عقب خفض عبداللطيف السهلي حصته في الشركة إلى 10.51%.

ستسهل نسبياً من سرعة طرح وتنفيذ العقود للقطاع الخاص، وهي كثيرة ومتعددة. أيضاً استمرار البنوك في توفير التسهيلات المطلوبة للقطاع الخاص، حيث تتواصل المرونة في التعاون على صعيد الهيكل وإعادة التمويل، كما أن قرار البنك المركزي الأخير بشأن الفائدة يمثل أحد أهم القرارات الإيجابية التي حفظت التوازن بين العلاقة التمويلية واستقرار تكلفة التمويل، وهي أساسيات مؤثرة جداً على مسار السوق يراها الفنيون وأصحاب التسهيلات الضخمة ويقرأها المتخصصون في البيانات المالية، حيث تلتهم أكلاف التمويل جانب من العوائد والأرباح، لكن استمرار المستويات الحالية حتى ختام 2026 سيغلق العام على الأرقام التقديرية التي حددتها الشركات والبنوك بداية العام.

التحركات على أرض الواقع تجاه الشأن الاقتصادي من جانب الحكومة جيدة وإيجابية، يقابلها تجاوب وتحرك واعي من شرائح متأهبة من القطاع الخاص تهئ أوضاعها بقوة للمواكبة والاستفادة من المرحلة المقبلة. من هذا المنطلق، المستثمرون لديهم مرتكزات أساسية تدعم التحركات وعودة السيولة للنشاط، والمتوقع أن ترتفع وتيرتها خلال الأسابيع المقبلة مع استمرار الأوضاع الجيوسياسية على حالة الهدوء والاستقرار النسبي.

أمس أغلقت تعاملات الأحد على مكاسب إيجابية هائلة

ثلاث جلسات تداول بدءاً من اليوم وتغلق بيانات وأعمال الربع الثالث من العام المالي الحالي 2026، وتبدأ مرحلة النتائج والتقييمات وتسعير المرحلة الأخيرة من العام، والذي من المنتظر أن يكون استثنائي على أكثر من صعيد، سواء نتائج إيجابية أكثر مفاجئة للمراقبين، أو أخرى أكثر سخاءً في التوزيعات النقدية عن 2026، وأخرى مستمرة في السلبية وإعلانات خسائر أو أرباح طفيفة بالآلاف وكأن هذه الشركات لا تملك رؤوس أموال بالمليين.

حالات الزخم في السوق مستمرة، حيث يتبع المستثمرون المعلومات التي تمثل وقود نشاط للأسهم المرتبطة بأحداث، وذلك انتظاراً لموجة إفصاحات الأرباح الفصلية للربع الثالث.

على صعيد الأجواء السياسية هناك حالة من الشد والجذب ولكنها ليست أسوء من بداية اندلاع الأحداث أواخر فبراير الماضي.

يميز السوق المالي أنه متجدد، والفرص متولدة، حيث أنه مع كل محطة هناك عوامل دعم من قنوات مختلفة، فيما الثوابت الأساسية راسخة، وهي ممثلة في استمرار الإنفاق الحكومي على المشاريع وطرح المناقصات واستمرار التعديلات لتحقيق أقصى درجات المرونة، حيث صدر مؤخراً التعديل برفع تمرير الممارسات حتى مليون دينار من دون موافقة لجنة المناقصات، وهي مبادرة

الأحكام القضائية في نزاعات الشركات تحتاج وضوح وملخص مختصر في الإفصاحات

يختلط الأمر في بعض الحالات حتى على مدراء استثمار ومحترفين. الملف يحتاج تعاون أوسع من الشركات وإلزام من الجهات الرقابية لكافة الشركات، حتى يتم استحداث ملخص بسيط ومختصر.

مفهوم أثرها ونتائجها، حتى أن بعض الشركات تنشر إفصاحات لأحكام نهائية وتقول في خانة الحكم لصالح من (غير معروف) فكيف الشركة تعلن عن حكم نهائي وتقول أنها لا تعرف لصالح من؟ فماذا عن المساهم الفرد الصغير وربما

لا تزال الإفصاحات من جانب الشركات، خصوصاً الأحكام القضائية، تحتاج إلى مزيد من الشفافية والوضوح، حيث تحتاج إلى ملخص مختصر واضح يناسب مختلف شرائح المساهمين والمستثمرين. بعض الإفصاحات تأتي بلغة قانونية بحثة وغير

إفصاحات البورصة

«أولى تكافل» تتلقى رغبة مبدئية من مستثمر أجنبي لتملك 16% عبر زيادة رأس المال

أعلنت الشركة الأولى للتأمين التكافلي «الأولى تكافل» عن تلقيها إخطاراً رسمياً من مستثمر أجنبي يتضمن إبداء رغبته المبدئية في الاستثمار بالشركة. أوضحت الشركة، أن العرض يتضمن تملك المستثمر الأجنبي نسبة تصل إلى 16% من رأس مال الشركة؛ وذلك عن طريق زيادة رأس المال وفقاً لما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين. أضافت «أولى تكافل» أنه تقرر الدعوة لعقد اجتماع لمجلس الإدارة يوم الخميس الموافق 1 أكتوبر 2026؛ لمناقشة المقترح من كافة جوانبه، ودراسة الإجراءات المستلزمة لزيادة رأس المال في حال قبول الرغبة.

«استثمارات» ترفع ملكيتها في «أسيكو» إلى 12.36%

أعلنت شركة الاستثمارات الوطنية رفع نسبة ملكيتها في شركة أسيكو للصناعات إلى 12.3639%، بعد زيادة عدد الأسهم المملوكة لها إلى 41.22 مليون سهم، مقارنة بـ39.30 مليون سهم قبل التغيير. ووفق نموذج الإفصاح عن التغير في مصلحة شخص مستفيد، ارتفعت حصة شركة الاستثمارات الوطنية في «أسيكو» من 11.7895% إلى 12.3639%، بزيادة بلغت 1.91 مليون سهم. واستناداً إلى بيانات البورصة؛ فإن رأس مال «أسيكو» يبلغ 74 مليون دينار موزعاً على 333.38 مليون سهم، ويمتلك أحمد غسان أحمد الخالد ومجموعته أكبر نسبة بالشركة البالغة 18.08% ويليها شركة الاستثمارات الوطنية بـ12.36%.

«الوطني»: موافقة لتسويق 3 ملايين سهم من صندوق إجارة

على أن تتولى شركة الوطني للاستثمار وبنك الكويت الوطني استقبال طلبات الاشتراك. وأوضحت الهيئة أن الصندوق مؤسس في جزر الكايمان، فيما تُحدد أهداف نظام الاستثمار الجماعي وفقاً لما ورد في نشرة الاكتتاب. وأضافت أن مدة رخصة التسويق تمتد لسنة واحدة تبدأ من تاريخ إصدار شهادة الترخيص وسداد الرسوم المقررة، على أن يتم سداد تلك الرسوم خلال شهر من تاريخ صدور القرار، وإلا اعتبر القرار كأن لم يكن.

أعلنت هيئة أسواق المال عن إصدار القرار رقم (136) لسنة 2026، بمنح شركة الوطني للاستثمار رخصة تسويق خاص لعدد 3 ملايين سهم من أسهم صندوق الإجارة والتمويل الحادي عشر بالدينار الكويتي المحدود. ويأتي ذلك بسعر عرض يبلغ 100 دينار كويتي للسهم الواحد، إضافة إلى عمولة اكتتاب تصل إلى 2.25% من المبلغ المستثمر تُدفع مرة واحدة عند الاكتتاب. وبحسب القرار، يُسمح بتسويق الأسهم داخل دولة الكويت للعملاء المحترفين فقط،



«الصفة للاستثمار» توقع تسوية بقيمة 7.6 مليون دينار مع «قطر الوطني»

عليه انتفاء الغرض من التقدم بطلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية أو إجراءات إعادة الهيكلة وفقاً لأحكام القانون رقم 71 لسنة 2020. وأفادت «الصفة للاستثمار» بأن التسوية سيكون لها أثر إيجابي على أرباح الشركة للربع الثالث من عام 2026 بنحو 3.65 مليون درهم إماراتي؛ بما يعادل نحو 307 آلاف دينار كويتي. في المقابل، سيتم تحميل تكلفة تمويل بنحو 4.9 مليون درهم إماراتي، تعادل نحو 411 ألف دينار كويتي، على فترة التسوية البالغة عامين. وفي 8 سبتمبر 2026، أعلنت شركة «الصفة للاستثمار» موافقة مجلس إدارتها على إبرام اتفاقية تسوية مالية مع بنك قطر الوطني؛ تنفيذاً للحكم القضائي الصادر بتاريخ 11 يونيو 2026 في القضية رقم 21/2026 استئناف أسواق المال.

أعلنت شركة «الصفة للاستثمار» إتمام توقيع اتفاقية تسوية ودية مالية مع بنك قطر الوطني؛ بما ينهي النزاع القضائي القائم بين الطرفين منذ عام 2010. وأوضحت الشركة، في بيان مكمل لبورصة الكويت الأحد، أن اتفاقية التسوية تأتي تنفيذاً للحكم القضائي الصادر في 11 يونيو 2026 في القضية رقم 21/2026 استئناف أسواق المال، والذي قضى بإلزام الشركة بسداد نحو 7.5 مليون دينار كويتي لصالح البنك. وبموجب اتفاقية التسوية، ستسدد «الصفة» مبلغاً نهائياً متفقاً عليه قدره نحو 91 مليون درهم إماراتي؛ بما يعادل نحو 7.6 مليون دينار كويتي، على دفعات مقسطة خلال فترة عامين. وأشارت الشركة إلى أن توقيع الاتفاقية يترتب

إفصاحات البورصة

«الصاحية» تشتري عقارا بقيمة 2.04 مليون دينار

أعلنت شركة الصاحية العقارية توقيع عقد ابتدائي لشراء عقار تجاري في منطقة القبلة بقيمة 2.04 مليون دينار كويتي، في إطار خطتها لضم العقار إلى مشروع توسعة مجمع الصاحية التجاري.

وأوضحت الشركة أن العقار عبارة عن القسيمة رقم (9) ضمن وقف المرحوم عيسى عبدالله العثمان، وتبلغ مساحته 272 متراً مربعاً، ويقع بجوار أرض مشروع التوسعة ومدخل مجمع الصاحية الجديد وفندق جي دبليو ماريوت على شارع عبدالعزيز حمد الصقر.

وأضافت أنها سددت دفعة مقدمة تمثل 10% من قيمة الصفقة بما يعادل 204 آلاف دينار، على أن يتم سداد المبلغ المتبقي عند توقيع عقد البيع النهائي.

وأشارت إلى أن مجلس الإدارة وافق على إتمام الصفقة مع نظار وقف عيسى العثمان، بعد استكمال الإجراءات المتعلقة بالتعامل مع الأطراف ذات الصلة؛ نظراً لوجود أحد أعضاء مجلس الإدارة ضمن نظار الوقف.

وبينت الشركة أن إتمام العقد النهائي ونقل الملكية سينعكس بزيادة إجمالي قيمة الأصول الثابتة للشركة.

موافقة على نشرة اكتتاب زيادة رأس مال «عقار»

أعلنت شركة «عقار للاستثمارات العقارية» موافقة هيئة أسواق المال على نشرة الاكتتاب العام في أسهم زيادة رأس مال الشركة.

وأوضحت الشركة، أن الهيئة وافقت على ما ورد في نشرة الاكتتاب؛ وذلك بعد مراجعة طلب الشركة والمراسلات والمستندات المقدمة، والتي كان آخرها في 24 سبتمبر 2026.

وأشارت إلى أن طلب الموافقة على نشرة الاكتتاب كان قد قدم إلى هيئة أسواق المال بتاريخ 11 أغسطس 2026؛ وفقاً لأحكام الفصل الخامس من الكتاب الحادي عشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن الاكتتاب في الأوراق المالية.

وبحسب هيئة أسواق المال، يتعين على «عقار» الالتزام بمتطلبات ما بعد الاكتتاب المنصوص عليها في الفصل الخامس من الكتاب الحادي عشر، إلى جانب تزويد الهيئة بنسخة من نشرة الاكتتاب النهائية.

ولم تحدد الشركة، في الإفصاح قيمة الزيادة في رأس المال أو موعد بدء الاكتتاب العام، فيما أفادت بأن أثر المعلومة الجوهرية على مركزها المالي لا يوجد في الوقت الحالي. ويبلغ رأس المال المدفوع والمصرح به لشركة «عقار للاستثمارات العقارية» نحو 23.43 مليون دينار كويتي.

«أسمنت الكويت» : إلغاء حكمي استئناف بشأن رسوم مكافحة الإغراق

أعلنت شركة أسمنت الكويت صدور حكمين من محكمة الاستئناف في دعويين إداريتين متعلقتين بقرارات ورسوم مكافحة الإغراق على واردات الأسمنت الإيراني، قضيا بإلغاء حكمي الاستئناف الصادرين سابقاً، والحكم بعدم قبول الدعويين لزوال المصلحة.

وأوضحت الشركة، في بيان لبورصة الكويت الأحد، أن محكمة الاستئناف قضت في الدعوى الأولى الخاصة بالاستئناف رقم 2233 لسنة 2021 إداري بإلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم قبول الدعوى لزوال المصلحة.

وبيّنت أن الدعوى كانت تتعلق بالطعن على قرار إداري بشأن تنفيذ التعليمات الجمركية رقم 67 لسنة 2020 الخاصة بفرض رسوم نهائية لمكافحة الإغراق على واردات دول مجلس التعاون الخليجي من الأسمنت الإيراني، بعدما كانت محكمة الاستئناف قد أصدرت حكماً سابقاً لصالح الشركة بإلغاء القرار المطعون فيه.

كما أفادت الشركة بأن محكمة الاستئناف أصدرت حكماً مماثلاً في الدعوى الثانية الخاصة بالاستئناف رقم 2235 لسنة 2021 إداري؛ إذ قضت بإلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم قبول الدعوى لزوال المصلحة.

وتتعلق الدعوى الثانية بالطعن على الامتناع عن تنفيذ قرار لجنة التعاون الصناعي بشأن فرض رسوم إغراق نهائية على واردات الأسمنت والكلنكر من إيران، فيما كانت محكمة الاستئناف قد ألغت سابقاً حكم أول درجة وقضت لصالح الشركة باستمرار تطبيق الرسوم وتفعيل التعليمات الجمركية ذات الصلة.

وكانت محكمة التمييز قد سبق أن قضت في الطعون المرتبطة بالدعويين بتميز الأحكام المطعون عليها، مع إعادة نظر موضوع الاستئنافين أمام محكمة الاستئناف.



بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» يرتفع 0.78% بدعم من قطاع البنوك



بنسبة 4.19%. كما انخفض سهم أسيج بنسبة 3.57% بعد إعلان الشركة استلام قرار هيئة التأمين بإيقافها عن إصدار وثائق التأمين الشامل على المركبات. وهبط سهم الكثيري بنسبة 1.82% تزامنا مع إعلان الشركة تقديم ملف طلب تخفيض رأس مالها إلى هيئة السوق المالية.

”الراجحي“ يتصدر السيولة

وفيما يخص نشاط السيولة، جاء سهم الراجحي في المرتبة الأولى بقيمة تداولات بلغت 357.42 مليون ريال مرتفعا بنسبة 2.53%، تلاه أرامكو السعودية بقيمة 155.61 مليون ريال وارتفاع طفيف بنسبة 0.16%. ومن حيث الكمية، تصدر سهم لدن القائمة بتداول 17.44 مليون سهم، ثم أمريكانا بتداول 7.08 مليون سهم رغم تراجع بنسبة 0.42%.

وشهدت الجلسة مجموعة من الإفصاحات المؤثرة، حيث أعلنت شركة اللجين إنهاء تكليف الرئيس التنفيذي وتعيين رئيس جديد، بينما أعلنت شركة المصافي (ساركو) عن توقيع عقد تنفيذ أعمال مشروع باقة بنان (1) عبر إحدى شركاتها التابعة. كما أعلنت شركة التنمية الغذائية توقيع مذكرة تفاهم مع شركة تريديونيز الماليزية، في حين أعلن كل من البنك السعودي للاستثمار وشركة الدريس عن وفاة عضو مجلس إدارة في كل منهما.

وعلى مستوى الأرقام القياسية، سجلت عدة أسهم قيعانا تاريخية (ATL) خلال الجلسة رغم إغلاق بعضها على ارتفاع، وشملت القائمة أسهم نسيج عند 13.24 ريال، ومياهنا عند 10.06 ريال، وأسمنت الجنوب عند 18.3 ريال، وأسواق المزرعة عند 10.86 ريال، والعربية عند 48.3 ريال.

كما أغلقت أسهم شاكر، وصدر، والخزف السعودي، وأسمنت العربية، وأسواق ع العثيم، ولازوردي عند مستويات هي الأدنى لها خلال 52 أسبوعا.

شرائية حقيقية، بالتزامن مع تحسن ملموس في أداء قطاعات البنوك، الطاقة، والمواد الأساسية، لضمان عدم الوقوع في مصيدة الارتدادات الوهمية.

من جانبها، قالت خبيرة أسواق المال، حنان رمسيس في تعليق على أداء السوق إن أداء «تاسي» جاء متوافقا مع النظرة الحذرة للسيولة، حيث وصفت قيم التداول الحالية بأنها «متدنية نوعا ما» ولا تزال تدور حول مستوى 3 مليارات ريال، وهي غير كافية لقلب اتجاه السوق العام.

وأشارت رمسيس إلى أن محاولات المؤشر الجادة للاستشفاء والابتعاد عن مناطق الدعم تصطدم بمبيعات مكثفة وضغوط بيعية من قبل المؤسسات الأجنبية على الأسهم القيادية.

ورصدت رمسيس تحركات عرضية تجميعية لسهم قيادي مثل الراجحي، مبيّنة أن السهم يمر بمرحلة إعادة بناء المراكز تمهيدا لمعاودة الصعود، في حين كبحت المبيعات الأجنبية زخم أسهم أخرى حاول استرداد عافيتها مثل سهم بنيان.

وأضافت أن المؤشر يظهر احتراما كبيرا وقوة شرائية واضحة عند اقترابه من منطقة الدعم الرئيسية بين 10,500 و10,650 نقطة، مما يمنع انزلاقه لخطوط أدنى.

أداء الأسهم

وفي قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعا، تصدر سهم نسيج المكاسب بنسبة 5.92% ليغلق عند 13.24 ريال، وذلك بالتزامن مع إعلان شركة مركز إيداع الأوراق المالية عن إضافة الأوراق المالية لاكتتاب حقوق الأولوية للشركة.

كما صعد سهم لدن بنسبة 5.38%، والشرقية للتنمية بنسبة 4.65%، ولازوردي بنسبة 4.37%، وإنتاج بنسبة 3.56%.

أما الأسهم الأكثر انخفاضاً، فقد سجل سهم تبوك الزراعية تراجعاً بنسبة 5.45% ليغلق عند 8.5 ريال، عقب إعلان الشركة تذكيرا ثانيا لمساهميها لحضور الجمعية العامة غير العادية المتضمنة تخفيض رأس المال، وتراجع سهم أبو معطي بنسبة 4.37%، ونفوذ

أنهى مؤشر السوق الرئيسية (تاسي) تعاملات جلسة الأحد على ارتفاع بنسبى 0.78%، بمقدار 82.96 نقطة، ليصل إلى مستوى 10,681.84 نقطة.

وشهدت الجلسة تفوق الشركات الرابحة التي بلغ عددها 160 شركة مقابل تراجع 98 شركة، فيما استقرت أسهم 14 شركة دون تغيير.

وتذبذب المؤشر العام خلال التداولات في نطاق 105.88 نقطة، حيث سجل أعلى مستوى له عند الإغلاق بـ 10,681.84 نقطة، بينما كان أدنى مستوى سجله خلال الجلسة عند 10,575.96 نقطة.

وبلغت السيولة 2.5 مليار ريال، من خلال كميات بلغت 141.34 مليون سهم، نفذت من خلال صفقات متنوعة تركزت في قطاعات البنوك والمواد الأساسية. وعلى صعيد أداء القطاعات، تصدر قطاع البنوك الارتفاعات بنسبة 1.81% مسجلا أعلى قيمة تداول بين القطاعات بـ 650.93 مليون ريال، تلاه مؤشر المنتجات المنزلية والشخصية بنسبة 1.19%.

كما ارتفع قطاع السلع طويلة الأجل بنسبة 0.96%، وإدارة وتطوير العقارات بنسبة 0.86%، والمواد الأساسية بنسبة 0.85%.

في المقابل، ضغط قطاع إنتاج الأغذية على المؤشر بتراجع بنسبة 1.12%، تلاه قطاع السلع الرأسمالية بنسبة 0.69%، والأدوية بنسبة 0.57%.

وفي قراءة تحليلية لاتجاهات السوق، يرى محلل أسواق المال، عادل الحويل، أن استعادة المؤشر لمستوى 10,600 نقطة تمثل إشارة فنية إيجابية أولية ومرحلة التقاط أنفاس بعد الضغوط البيعية والإغلاق الأسبوعي الأخير دون هذا المستوى.

وأوضح الحويل أن تأكيد تحسن الزخم الحقيقي ودخول السوق في مسار صاعد آمن يظل مشروطا باختبار واختراق مستويات المقاومة التالية عند 10,700 نقطة ثم 10,800 نقطة تباعا.

ونبه الحويل إلى أن مستويات السيولة الأولية، والتي بلغت نحو 1.7 مليار ريال في مطلع الجلسة، تعكس سلوكاً حذراً من قبل المتعاملين، مؤكداً أن السوق بحاجة ماسة لارتفاع وتيرة التدوير وضخ سيولة

بورصات خليجية

السعودية تشدد ضوابط التداول
بالهامش في الأسواق المالية الخارجية

المقترح يستهدف تعزيز الرقابة على تعامل المؤسسات مع العملاء خارج المملكة

يأتي المشروع بعد نحو أسبوعين من خطوة تنظيمية أخرى، وجهت فيها هيئة السوق المالية مديري صناديق أسواق النقد العامة إلى خفض استثمارات الصندوق خارج السعودية إلى ما لا يتجاوز 5% من صافي قيمة أصوله.

ويشير تتابع الخطوتين إلى زيادة التركيز التنظيمي على إدارة مخاطر الانكشاف على الأسواق الخارجية، رغم اختلاف نطاقهما؛ فالقرار السابق يتعلق بأموال صناديق أسواق النقد، بينما يستهدف المشروع الجديد تعامل مؤسسات السوق المالية مباشرة مع العملاء المستثمرين والمتداولين في الخارج.

الهيئة نوهت في بيانها بأن الملاحظات والملاحظات التي ستلقاها خلال فترة الاستطلاع ستخضع للدراسة قبل اعتماد الصيغة النهائية للأحكام.

وبحسب المشروع المطروح، من المقرر بدء العمل بالأحكام المنظمة لممارسة نشاط التعامل في الأسواق المالية خارج المملكة اعتباراً من 1 نوفمبر 2026.

للسوق الرئيسية السعودية أو سوق أدوات الدين المدرجة، وفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في لائحة مؤسسات السوق المالية.

قيود على التداول بالهامش

يضع المشروع ضوابط أكثر تحديداً للصفقات المنفذة في الأسواق الخارجية باستخدام «هامش التغطية»، حيث يمول المستثمر جزءاً من قيمة الاستثمار، بينما توفر المؤسسة المالية التمويل للجزء المتبقي. وبموجب المقترح، سيتعين على العميل توفير هامش تغطية لا يقل عن 50% من قيمة الصفقة، مع إلزام المؤسسة بمراقبة مستوى التغطية دورياً.

كما يقترح منع صفقات الهامش على بعض الاستثمارات الأعلى مخاطرة، بما يشمل الأدوات ذات الرافعة المالية المرتفعة، وأسهم الشركات التي تتجاوز خسائرها المتراكمة نصف رأسمالها. وتستهدف القيود الحد من الخسائر التي قد تتضاعف عند استخدام التمويل لشراء أصول مرتفعة المخاطر.

تنظيم أوسع للاستثمارات الخارجية

تعترم هيئة السوق المالية السعودية تشديد الضوابط التي تحكم تعامل مؤسسات السوق المالية مع عملائها في الأسواق الخارجية، بما يشمل متطلبات للتداول بالهامش، وتحديد الحالات التي تستوجب تقييم مدى ملاءمة الاستثمار للعميل.

ودعت الهيئة، الأحد، المهتمين والمشاركين في السوق إلى إبداء آرائهم بشأن مشروع الأحكام التنظيمية لممارسة نشاط التعامل في الأسواق المالية خارج المملكة، على أن تستمر فترة الاستطلاع 30 يوماً حتى 27 أكتوبر المقبل.

يستهدف المشروع وضع قواعد أكثر وضوحاً على شركات الاستثمار والوساطة السعودية عند تنفيذ صفقات لعملائها في الأسواق الخارجية، وفي مقدمتها التأكد، قبل بدء التعامل، من أن المنتجات والصفقات تتناسب مع الوضع المالي للعميل وخبرته وأهدافه الاستثمارية، فيما يعرف تنظيمياً بـ«متطلبات الملاءمة». وستطبق هذه المتطلبات على الصفقات المنفذة في الأسواق الخارجية عندما تكون تلك الأسواق معادلة

مؤشر بورصة مسقط يتراجع بنسبة 0.14%

وارتفع حجم التداولات إلى بنسبة 10.21%، ليصل إلى 118.46 مليون سهم، مقابل 107.48 مليون سهم بالجلسة الماضية.

وتراجعت قيمة التداولات بنسبة 3.67%، لتصل إلى 31.31 مليون ريال، مقارنة بنحو 32.51 مليون ريال جلسة الخميس الماضي.

وتصدر سهم بنك صحرار الدولي الأسهم الشطة حجماً وقيمة، بتداول 42.28 مليون سهم، بقيمة 7.91 مليون ريال.

إنتاج الفطر بنسبة 4.47%.

وحد من تراجع قطاع الصناعة صادرة سهم الكروم العمانية للرابحين بنسبة 2.25%.

وتراجع قطاع الخدمات بنسبة 0.4%؛ متأثراً بتراجع سهم الغاز الوطنية بنسبة 5.69%، وتراجع سهم مدينة مسقط للتحلية بنسبة 4.17%.

وعلى الجانب الآخر ارتفع مؤشر القطاع المالي 0.26%؛ مدفوعاً بارتفاع سهم بنك ظفار بنسبة 1.93%، وصعد سهم البنك الأهلي بنسبة 1.5%.

أنهى المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات الأحد، أولى جلسات الأسبوع، متراجحاً 0.14%، بإقفاله عند مستوى 7,543.59 نقطة، خاسراً 10.53 نقطة، مقارنة بمستوياته في جلسة الخميس الماضي.

وتأثر المؤشر العام بتراجع مؤشرات القطاعين الصناعة والخدمات، وهبط الأول بنسبة 0.7%؛ مع تقدم سهم الوطنية للمنظفات الصناعية على المتراجعين بنسبة 6.64%، وتراجع سهم الخليجية

بورصة قطر تغلق على انخفاض 0.25% بضغط تراجع 4 قطاعات

تصدر سهم دلالة الأسهم الأكثر ارتفاعاً بنسبة 6.25%، ليغلق عند سعر 1.70 ريال، فيما تصدر سهم «المستثمرين» الأكثر انخفاضاً بنسبة 9.99%.

وجاء سهم «قامكو» في مقدمة نشاط التداولات بحجم بلغ 10.58 مليون سهم، وسيولة بقيمة 14.387 مليون ريال، فيما تصدر سهم بنك الدوحة الأعلى من حيث قيمة التداولات بسيولة 21.45 مليون ريال.

على رأسها التأمين بـ0.25%.

بلغت قيمة السيولة 220.07 مليون ريال، وانخفضت أحجام التداول عند 106.47 مليون سهم، مقارنة بـ153.29 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 13.11 ألف صفقة، مقابل 20.65 ألف صفقة في الجلسة السابقة.

ارتفعت أسعار 9 أسهم فيما انخفضت أسعار 37 سهم وظلت أسعار 7 أسهم ثابتة دون تغيير.

أغلقت بورصة قطر تعاملات، الأحد منخفضة، بضغط تراجع جماعي للقطاعات.

انخفض المؤشر العام بنسبة 0.25% ليصل إلى النقطة 9454.04، فاقداً 23.64 نقطة عن مستوى إغلاق الخميس الماضي.

أثر على الجلسة تراجع عدد من قطاعات البورصة على رأسها قطاع العقارات بواقع 1.25%، وارتفع 3 قطاعات

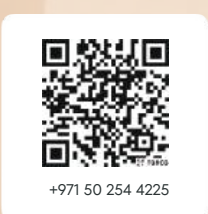
الأميري AL AMIRI محلات

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب الذوق العالي.

ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و
أصواف • نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna
COLOMBO
DORMEUIL DRAPERS



للطلب أو
الإستفسار



AL SAFAT

شركة الصفاة للاستثمار

AL SAFAT INVESTMENT COMPANY

☎ (965) 18 777 77

📍 Al-Safat Tower, Hawalli, Beirut St.

🌐 alsafatinvest.com

✉ research@alsafatinvest.com

📧 alsafatinvestment

🏢 al-safat-investment-company

من 20 سبتمبر

إلى 24 سبتمبر، 2026

التقرير الأسبوعي

لبورصة الكويت

السوق

القيمة السوقية

آخر اقبال

العائد الاسبوعي

العائد الشهري

العائد السنوي

كمية التداول

قيمة التداول

عدد الصفقات

مكرر الربحية

مكرر القيمة الدفترية

النسبة لإجمالي القيمة السوقية

السوق الأول	45,087	9,227.08	-0.2%	-0.7%	-2.9%	659,087,368	259,709,011	45,541	17.2	1.7	82.3%
السوق الرئيسي	9,700	9,159.19	-3.9%	-0.8%	10.3%	1,138,802,475	247,448,375	82,292	16.8	1.3	17.7%
السوق العام	54,787	8,837.01	-0.9%	-0.7%	-0.8%	1,797,889,843	507,157,387	127,833	16.9	1.4	100%

القطاع

القيمة السوقية

آخر اقبال

العائد الاسبوعي

العائد الشهري

العائد السنوي

كمية التداول

قيمة التداول

عدد الصفقات

مكرر الربحية

مكرر القيمة الدفترية

النسبة لإجمالي القيمة السوقية

البنوك	32,370	2,125.62	0.7%	0.0%	-2.0%	194,490,298	101,934,086	18,298	22.6	1.3	59.08%
مواد أساسية	501	888.02	-4.0%	-4.1%	6.5%	5,639,259	3,923,552	706	15.9	1.7	0.91%
الخدمات الاستهلاكية	1,674	2,281.00	-2.1%	-2.9%	-4.3%	67,353,696	24,789,456	6,579	18.4	1.9	3.06%
السلع الاستهلاكية	385	1,265.83	-3.5%	-4.1%	-6.9%	7,442,060	4,863,163	740	17.9	2.6	0.70%
الطاقة	541	1,924.48	-1.4%	0.4%	10.9%	18,697,266	4,911,376	2,047	13.4	2.0	0.99%
الخدمات المالية	6,629	1,764.49	-6.2%	-1.7%	-8.1%	875,754,097	177,373,236	41,865	15.9	1.3	12.10%
الرعاية الصحية	304	635.00	-0.9%	1.3%	7.5%	2,884	2,740.880	22	18.4	2.3	0.56%
صناعية	2,519	750.62	-0.5%	-1.4%	-0.9%	243,144,422	78,822,970	20,219	20.2	1.3	4.60%
التأمين	1,015	2,435.84	-0.4%	4.4%	25.0%	43,174,700	26,318,756	6,994	11.1	1.1	1.85%
العقار	4,282	1,993.22	-3.4%	-2.4%	-1.8%	307,823,353	62,579,815	21,514	18.7	1.1	7.82%
التكنولوجيا	136	9,923.10	-14.8%	-20.7%	941.2%	4,799,281	6,773,060	3,691	NM	12.4	0.25%
الاتصالات	4,281	1,398.39	-0.6%	-0.8%	14.1%	21,968,226	13,834,325	4,388	14.4	2.3	7.81%
منافع	149	355.26	-0.7%	-3.6%	-9.4%	7,600,301	1,030,850	770	10.9	1.0	0.27%

ملخص السوق

انخفضت كمية وقيمة تداول السوق الأول بنسبة 26% و23%، كما انخفضت كمية وقيمة تداول السوق الرئيسي بنسبة 25% و25% على التوالي.

ارتد مؤشر السوق الأول بعد تراجع متوسط، بينما استقر مؤشر السوق الرئيسي بعد هبوط حاد.

التحليل الفني: أغلق مؤشر السوق العام عند 8,837، ومستويات الدعم عند 8,827 و8,790 و8,768، والمقاومة عند 8,884. وأغلق مؤشر السوق الأول عند 9,227، ومستويات الدعم عند 9,216 و9,172 و9,150، والمقاومة عند 9,236. وأغلق مؤشر السوق الرئيسي عند 9,159، ومستويات الدعم عند 9,147 و9,105 و9,058، والمقاومة عند 9,188.

الأكثر ارتفاعاً

السهم	آخر اقبال	نسبة التغير	الكمية	القيمة	الصفقات
أهلية ت	790	9.72%	1,051,047	804,220	131
بترولية	797	8.14%	239,550	187,045	59
الكوت	830	6.41%	90	72	2
اسمنت	399	5.00%	405,083	153,626	73
يوباك	285	3.26%	6,236,104	1,771,839	925

الأكثر انخفاضاً

السهم	آخر اقبال	نسبة التغير	الكمية	القيمة	الصفقات
الخليجي	465	-47.93%	48,842,043	27,918,697	9,787
الديرة	500	-15.25%	15,011,450	8,141,787	1,641
الأنظمة	1,364	-14.75%	4,799,281	6,773,060	3,691
مراكز	280	-14.63%	20,869,191	5,932,821	4,619
أركان	313	-10.06%	13,550,898	4,454,686	977

الأكثر تداولاً من حيث الكمية

السهم	آخر اقبال	نسبة التغير	الكمية	القيمة	الصفقات
ساحل	88	0.69%	128,587,423	11,356,835	1,977
تنظيف	317	-5.37%	94,875,736	29,620,914	7,740
البيت	97	-3.47%	66,420,951	6,470,091	1,755
وطنية	127.0	-5.93%	65,287,309	8,069,750	1,729
التخصيص	165	0.61%	59,608,158	9,655,274	1,664

الأكثر تداولاً من حيث القيمة

السهم	آخر اقبال	نسبة التغير	الكمية	القيمة	الصفقات
بيتك	773	0.39%	42,367,842	32,732,273	7,482
وطني	870	1.87%	37,795,938	32,630,230	4,037
تنظيف	317	-5.37%	94,875,736	29,620,914	7,740
الخليجي	465	-47.93%	48,842,043	27,918,697	9,787
أولى تكافل	680	-1.02%	36,570,549	24,657,922	6,211

البنوك

المواد الأساسية

السلع الاستهلاكية الكمالية

السلع الاستهلاكية الأساسية

الطاقة

الخدمات المالية

الرعاية الصحية

الصناعات

التأمين

العقار

التكنولوجيا

الاتصالات

المرافق العامة

مؤشر السوق العام السعري

عطورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700

عطور

التجار

أذواق

ليتشى

نوتس

نوتس

KAMCO
INVEST

نشرة كامكو إنفست اليومية لمؤشرات بورصة الكويت

إعداد إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية

27 سېتمبر 2026

[illegible][illegible]

للملاحظة: مضاعف السعر للربحية مضاعف على أساس الأسعار الحالية وصافي الأرباح لفترة 12 شهرا المنتهية في 30 يونيو 2026. مضاعف السعر للقيمة النقدية مضاعف على أساس الأسعار الحالية وحقوق المساهمين كما في 30 يونيو 2026. العائد الجاري للأهم مضاعف على أساس التوزيعات النقدية لعام 2025 والأسعار الحالية. الشركات التي تختلف في متواترها الحالية يتم التعامل معها بشكل منفصل لإجراء أية تعديلات ضرورية بعد إعلان آخر نتائج مالية. NA غير مطابق NM غير قابل للاحتساب

مهرجانات القشور ونتائج الرمال: لماذا تنفق المليارات ولا نرى أثراً؟

بقلم/ الدكتور المهندس - حمود الجبل

باحث ومفكر في مجال الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة



1. فجوة الميزانيات الضخمة وغياب الأثر التنموي الحقيقي

شهدت السنوات الأخيرة طفرة واسعة النطاق في إقامة المهرجانات، والمعارض، والفعاليات الكبرى التي تُخصص لها ميزانيات ضخمة واستثمارات مالية فلكية تحت شعارات التنمية والتسويق. غير أن المتأمل لواقع هذه الأنشطة يلاحظ فجوة عميقة وواسعة بين حجم الأموال الباهظة التي تُضخ فيها، وبين العوائد التنموية الحقيقية التي ترتجىها المجتمعات على أرض الواقع. إنها ظاهرة تستوجب التوقف عندها بجدارة؛ حيث تتحول تلك المهرجانات في كثير من الأحيان إلى احتفاليات مؤقتة تستهلك الموارد المالية دون أن تترك خلفها أثراً مستداماً يساهم في بناء اقتصاد حقيقي أو تطوير البنى التحتية الأساسية.

2. إدمان الاستعراض: حين تبتلع المهرجانات ميزانيات التنمية بلا أثر

تتجسد المشكلة الكبرى في الاعتماد المفرط على «البهرجة» الإعلامية والشكلية التي تستهوي الأضواء المؤقتة وتغيب عنها الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد. فعندما تُصرف المليارات على المعارض المؤقتة، والحفلات الصاخبة، والدعوات البراقة التي تتبخر بمجرد إسدال الستار على الفعالية، يتبادر إلى القارئ والباحث سؤال ملح حول جدوى هذا الإنفاق. إن أموال التنمية ينبغي أن توظف في قنوات تخدم الإنسان والمكان بشكل مستدام، لا أن تتطاير في الهواء كرمال الصحراء، خصوصاً عندما تنعدم مؤشرات الأداء الواضحة التي تقيس العائد على الاستثمار المجتمعي والاقتصادي لهذه الأنشطة.

3. اقتصاد الشكل والاستعراض: فعاليات مكلفة تعج بالصخب وتخلو من الجوهر

علاوة على ذلك، فإن كثرة المعارض والمنتديات التي تقام بشكل متكرر ودون دراسة دقيقة لاحتياجات السوق الحقيقية تؤدي إلى هدر طائل في الموارد العامة والخاصة على حد سواء. تصبح هذه المنصات في كثير من الأحيان مجرد نسخ تكرارية لفعاليات سابقة تعج بالخطب الحماسية والشعارات الرنانة، بينما تنفتقر إلى صفقات حقيقية أو مشروعات منتجة تنعكس إيجاباً على حياة المواطن البسيط أو تعزز من تنافسية الاقتصاد الوطني. هذا الترهل الإداري في تنظيم الفعاليات يخلق اقتصاداً وهمياً يعتمد على القشور والشكليات على حساب الجوهر والإنتاجية الحقيقية.

4. آليات التصحيح: إعادة هندسة أولويات الإنفاق التنموي

ولمعالجة هذا الخلل الهيكلي، بات لازماً على الجهات المعنية وصناع القرار إعادة هندسة أولويات الإنفاق ووضع النظرة التقييمية لكل فعالية أو مهرجان مقترح. يجب الانتقال من ثقافة الاستعراض الاستهلاكي إلى ثقافة الاستثمار الفعال الذي يترك أثراً ملموساً ومستداماً على أرض الواقع، كدعم الصناعات المحلية، أو تطوير المرافق العامة، أو تمكين الشباب والتعليم. إن ربط الميزانيات المخصصة للفعاليات بنسب إنجاز ومؤشرات تنموية واضحة هو الضمانة الوحيدة لتوجيه الأموال إلى مصارفها الصحيحة وتحقيق القيمة المرجوة منها.

5. خاتمة: حتمية التحول نحو اقتصاد الإنتاج والكفاءة

ختاماً، إن المليارات التي تنفق بلا أثر تفرض علينا وقفة جادة ومسؤولة لمراجعة جدوى هذه الاحتفاليات والمهرجانات التي تفتقر إلى العوائد الحقيقية. إن



الأوطان بحاجة إلى تنمية حقيقية تُبنى بالعمل الجاد والمشروعات الإنتاجية المستدامة التي تبقى شاهداً على البناء والعطاء، لا إلى مهرجانات مؤقتة تذوب في مهب الرمال بمجرد انتهائها. فهل نرى قريباً تحولاً حقيقياً نحو اقتصاد الإنتاج والكفاءة بدلاً من اقتصاد الشكل والبهرجة المؤقتة؟

خلال حلقة نقاشية استضافها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع «غلوبل فاينانس»

عادل الماجد: متانة رأس المال والسيولة والتخطيط الاستباقي ركائز تعزيز مرونة القطاع المصرفي واستقراره

الذكاء الاصطناعي بات أجندة أعمال يعيد تشكيل العمل المصرفي... والحوكمة القوية أساس للتوسع الآمن في استخداماته

تطوير سوق محلية أكثر عمقا للسندات والصكوك السيادية يدعم السيولة ويفتح آفاقا استثمارية جديدة



عادل الماجد وباسل الهارون يتوسطا القيادات المصرفية التنفيذية المشاركة

وعلى مستوى «بوبيان»، أوضح الماجد أن البنك يتبنى برنامجاً مؤسسياً متكاملًا للتحول في الذكاء الاصطناعي، يستند إلى خارطة طريق متعددة السنوات تقود انتقاله من مرحلة الريادة الرقمية إلى بناء مؤسسة مدعومة بالذكاء الاصطناعي، مع التركيز على تجربة العملاء، وتمكين الموظفين، ورفع الكفاءة التشغيلية، ضمن إطار واضح للحوكمة والاستخدام المسؤول.

** التمويل المستدام

وفيما يتعلق بالاستدامة، أشار إلى أن القطاع المصرفي الكويتي يشهد تحولاً واضحاً نحو دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والتمويل المستدام ضمن استراتيجياته وقراراته التمويلية والاستثمارية، وهو ما يبرز في نمو الاستثمارات في الأصول والمشروعات المستدامة، وتطور التصنيفات التي حققها عدد من البنوك الكويتية في هذا المجال.

وأوضح أن الكويت تمتلك فرصاً واعدة لتوسيع نطاق التمويل المستدام، لاسيما في مشروعات الطاقة المتجددة، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتمويل مسارات خفض الانبعاثات في قطاعي النفط والبتروكيماويات، إلى جانب تطوير سوق محلية للصكوك تسهم في تنوع مصادر رأس المال وتنشيط السوق الثانوية.

واختتم الماجد مداخلته مؤكداً أن تطور القطاع المصرفي خلال المرحلة المقبلة يتطلب رؤية متكاملة تجمع بين المتانة المالية والكفاءة التشغيلية والابتكار المسؤول، والاستفادة من الفرص المتاحة في أسواق رأس المال والذكاء الاصطناعي والتمويل المستدام، بما يعزز تنافسية القطاع ويوسع إسهامه في دعم النمو والتنوع الاقتصادي في الكويت.

المتاحة في السوق المحلي.

وأضاف الماجد أن تطوير تداول أدوات الدين السيادي من شأنه دعم سوق محلية فعالة لاتفاقيات إعادة الشراء، بما يعزز السيولة بين البنوك ويوفر لبنك الكويت المركزي أدوات أكثر كفاءة لإدارة السيولة وتنفيذ عمليات السوق المفتوحة. ولفت إلى أن خبرة «بوبيان» في أسواق الصكوك والإصدارات التمويلية تؤكد أهمية وجود سوق محلية أكثر كفاءة، تسهم في بناء ركيزة واضحة ومحددة لتسريع الإصدارات وتدعم قدرة البنوك على تنوع مصادر التمويل والوصول إلى قاعدة أوسع من المستثمرين محلياً وإقليمياً.

** الذكاء الاصطناعي ومستقبل العمل المصرفي

وحول تأثير التكنولوجيا في مستقبل القطاع، قال الماجد إن الذكاء الاصطناعي أصبح أجندة أعمال تعيد تشكيل تجربة العملاء والإنتاجية والنمو وإدارة المخاطر، موضحاً أن أبرز الفرص المتاحة أمام البنوك تتمثل في تقديم خدمات أكثر سهولة وسرعة وملاءمة لاحتياجات كل عميل، إلى جانب رفع إنتاجية الموظفين وكفاءة العمليات والوظائف الرقابية.

وأكد أن تسريع الابتكار يحتاج إلى منصات تقنية آمنة، وأطر قوية للحوكمة، وبيئات خاضعة للرقابة تتيح اختبار الحلول الجديدة وتوسيع نطاق استخدامها بصورة مدروسة، مع الحفاظ على الأمن السيبراني وحماية بيانات العملاء والامتثال للمتطلبات الرقابية والمساءلة البشرية.

وأضاف أن الحوكمة تمثل عاملاً أساسياً لتمكين المؤسسات المالية من التوسع الآمن في استخدام الذكاء الاصطناعي، مؤكداً أن الفرصة الحقيقية أمام الكويت تكمن في تهيئة سوق قادرة على الابتكار في تقنيات الذكاء الاصطناعي، مع الحفاظ على ثقة العملاء والمرونة التشغيلية.

أكد نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمجموعة بوبيان، عادل الماجد أن تعزيز تنافسية القطاع المصرفي الكويتي خلال السنوات المقبلة يرتبط بقدرته على مواصلة تطوير نماذج أعماله، وتنوع مصادر التمويل والإيرادات، ورفع الكفاءة التشغيلية، والاستفادة من الفرص التي توفرها أسواق رأس المال والتقنيات الحديثة والتمويل المستدام، بما يعزز دوره في دعم الاقتصاد الوطني وترسيخ الاستقرار المالي على المدى البعيد.

وأشار إلى أن التغيرات الاقتصادية والجيوسياسية الأخيرة أكدت أهمية الحفاظ على مستويات قوية من رأس المال والسيولة، وتنوع المحافظ الائتمانية بين مختلف القطاعات، إلى جانب تعزيز التخطيط الاستباقي للمخاطر واختبار قدرة مصادر التمويل واستقرار الودائع على مواجهة مختلف السيناريوهات، بما يدعم جاهزية القطاع وقدرته على التعامل مع المتغيرات بكفاءة.

جاء ذلك خلال مشاركة الماجد في حلقة نقاشية مصرفية مغلقة استضافها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع مجلة «غلوبل فاينانس»، بمشاركة معالي محافظ بنك الكويت المركزي باسل الهارون، ونخبة من القيادات التنفيذية في القطاع المصرفي الكويتي، لمناقشة الفرص والتحديات التي تواجه الاقتصاد والقطاع المالي في الكويت، وأبرز التحولات المؤثرة في مستقبل الصناعة المصرفية، والأولويات اللازمة لمواصلة تعزيز متانة ومرونة القطاع على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية.

** أولويات المرحلة المقبلة

وحول الأولويات الهيكلية والتشغيلية للقطاع المصرفي الكويتي خلال السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة، أوضح الماجد أن المرحلة تتطلب تحسين مزيج التمويل وتنوع مصادر الإيرادات، إلى جانب تعزيز كفاءة إدارة التكاليف وبناء قدرات أوسع للاستفادة من أدوات أسواق رأس المال، بما يدعم قدرة البنوك على مواصلة النمو في ظل التحولات الاقتصادية والمالية.

وأضاف أن رفع كفاءة القطاع المصرفي يتطلب مواصلة تعزيز المرونة التشغيلية والسيبرانية بالتعاون مع بنك الكويت المركزي، وتسريع الأتمتة وتوسيع استخدامات الذكاء الاصطناعي في الخدمات الموجهة للعملاء والعمليات الداخلية واتخاذ القرارات، بالتوازي مع تطوير أطر المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والتمويل المستدام.

** تعميق أسواق رأس المال

وحول قانون التمويل والسيولة، أكد أن تطوير سوق محلية أكثر عمقا وتنوعاً للسندات والصكوك السيادية يمثل خطوة مهمة لدعم أسواق رأس المال وتعزيز كفاءة إدارة السيولة في القطاع المصرفي، حيث توفر هذه الأدوات للبنوك قاعدة محلية من الأصول السائلة عالية الجودة تساعد على الوفاء بالمطالبات الرقابية وتحد من الاعتماد على الأدوات السيادية الأجنبية لأغراض إدارة السيولة.

وأوضح أن زيادة حجم الإصدارات السيادية تسهم في بناء منحني عائد محلي يشكل أساساً أكثر وضوحاً ودقة لتسعير إصدارات البنوك، ويدعم وصولها إلى التمويل بكفاءة أكبر، إلى جانب توسيع قاعدة الأدوات والفرص الاستثمارية



تقرير «الوطني» الأسبوعي عن أسواق النقد

تصاعد توقعات رفع الفيدرالي للفائدة رغم قوة البيانات وارتفاع عائدات السندات وهيمنة مخاطر الطاقة

سوق العمل الأمريكي يحافظ على متانته على الرغم من تصاعد المخاطر الجيوسياسية

التعليق على أداء الاسواق

ظل تركيز الأسواق منصباً على البيانات الاقتصادية القوية، وارتفاع عائدات سندات الخزانة، وتطورات المشهد الجيوسياسي. وفي ذات الوقت، واصل سوق العمل الأمريكي تأكيد قوته، إذ تراجعت طلبات إعانة البطالة إلى 197 ألف طلب، وظلت قرب أدنى مستوياتها المسجلة في عدة عقود، ما عزز التوقعات باستقرار معدل البطالة عند 4.1%. وأدى النشاط الاقتصادي القوي واستمرار المخاوف التضخمية إلى ارتفاع عائدات سندات الخزانة لأجل 10 سنوات إلى نحو 5.11%، لتصل بذلك إلى أعلى مستوياتها منذ العام 2007، ما دفع الأسواق إلى رفع احتمالات إقدام الاحتياطي الفيدرالي على زيادة أسعار الفائدة في أكتوبر إلى نحو 70%، ودعم الدولار الأمريكي. وفي المملكة المتحدة، أظهر نشاط قطاع التصنيع مؤشرات تدل على الاستقرار، مع تحسن دفاتر الطلبات إلى أقوى مستوياتها في أكثر من عام، في حين تبني محافظ بنك إنجلترا أندرو بيلي نبرة أكثر تشدداً، محذراً من أن ارتفاع أسعار الطاقة قد يستلزم مزيداً من تشديد السياسة النقدية، ما عزز توقعات رفع أسعار الفائدة في نوفمبر. وفي أستراليا، واصلت الأسواق تسعير زيادة بنك الاحتياطي الأسترالي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس إلى 4.60%، في ظل استمرار التضخم ومتانة النمو. وعلى الرغم من ارتفاع معدل البطالة إلى 4.6%، إلا أن نمو الوظائف بوتيرة فاقت التوقعات وارتفاع معدل المشاركة في القوى العاملة أشارا إلى استمرار قوة الدعائم الأساسية لسوق العمل. وفي أسواق العملات الأجنبية، ظل اليورو واقعاً تحت الضغوط، وكان في طريقه إلى إنهاء تداولات الأسبوع دون مستوى 1.14 دولار، متأثراً بتوقعات تشديد الاحتياطي الفيدرالي للسياسة النقدية، وارتفاع تكاليف الطاقة في أوروبا، وضعف معنويات المستهلكين في ألمانيا. وتراجع مؤشر الدولار الأمريكي إلى ما دون مستوى 101 بعد تقارير عن إحراز تقدم في المحادثات الأمريكية الإيرانية، لكنه ظل في طريقه لتسجيل مكاسب أسبوعية للأسبوع الثاني على التوالي. في المقابل، ارتفع الين الياباني مقرباً من مستوى 158 ين مقابل الدولار، وسط تزايد التكهّنات بشأن تدخل محتمل من السلطات اليابانية. وحام الجنيه الإسترليني بالقرب من أدنى مستوياته في ثلاثة أشهر، فوق مستوى 1.32 دولار، على الرغم من تزايد التوقعات برفع بنك إنجلترا أسعار الفائدة. وفي أسواق السلع، تداول الذهب بالقرب من 4,270 دولار للأونصة، متجهاً نحو تسجيل خسارة أسبوعية تتجاوز 2%. وتراجع مزيج خام برنت باتجاه 105 دولار للبرميل، وسط تقارير تفيد بأن الولايات المتحدة وإيران تبحران اتفاقاً مرحلياً قد يفضي إلى إعادة فتح مضيق هرمز، إلا أن استمرار التوترات في الشرق الأوسط والمخاوف المتعلقة بالإمدادات



أن استمرار ارتفاع أسعار الطاقة قد يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة التضخم والضغط على النشاط الاقتصادي بوجه عام. ومع ذلك، تشير الاستطلاعات الأخيرة لأنشطة الأعمال إلى استمرار متانة الاقتصاد الأمريكي، إذ نما نشاط القطاع الخاص بأسرع وتيرة له في أكثر من خمسة أعوام، بالتزامن مع تزايد الضغوط السعريّة. وانخفضت الطلبات الأولية للحصول على إعانات البطالة الحكومية بمقدار 1000 طلب إلى 197,000.

عائدات سندات الخزانة الأمريكية تقفز إلى أعلى مستوياتها في 16 عاماً مع تعزيز البيانات القوية لتوقعات رفع سعر الفائدة

استقرت عائدات سندات الخزانة الأمريكية لأجل 10 سنوات عند نحو 5.11% صباح اليوم، لتظل قريبة من أعلى مستوياتها منذ يوليو 2007، بعد ارتفاعها بمقدار 16 نقطة أساس في الجلسة السابقة. وجاء صعود العائدات مدفوعاً بضعف الطلب في مزاد سندات الخزانة لأجل خمس سنوات بقيمة 70 مليار دولار، إلى جانب صدور بيانات اقتصادية أمريكية قوية كشفت عن نمو نشاط القطاع الخاص في سبتمبر بأسرع

أبقيا الأسعار في طريقها لتسجيل مكاسب أسبوعية تتجاوز 2%.

الولايات المتحدة سوق العمل الأمريكي

ظلت الطلبات الجديدة للحصول على إعانات البطالة في الولايات المتحدة خلال الأسبوع الماضي قريبة من أدنى مستوياتها المسجلة في نحو ستة عقود، ما يشير إلى أن سوق العمل استعاد قوته بعد فترة من التباطؤ خلال الصيف، وواصل إظهار مرونته على الرغم من حالة عدم اليقين الاقتصادي المرتبطة بالتوترات في الشرق الأوسط. ويشير أحدث تقرير أسبوعي لطلبات إعانة البطالة الصادر عن وزارة العمل إلى استمرار استقرار أوضاع سوق العمل، مع توقعات ببقاء معدل البطالة عند 4.1% في سبتمبر. كذلك، ظل عدد المستفيدين من إعانات البطالة قريباً من أدنى مستوياته في ثلاثة أعوام خلال الفترة المستخدمة لاحتساب معدل البطالة الشهري. وأدت حدة التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط إلى ارتفاع أسعار الطاقة، مع وصول أسعار الديزل إلى مستويات قياسية. ويحذر خبراء اقتصاديون من



استقرار قطاع التصنيع البريطاني مع تحسن اتجاهات الطلبات والإنتاج



وتيرة له في أكثر من خمسة أعوام. وأدى تسارع النشاط وتزايد الضغوط السعرية إلى تعزيز المخاوف من استمرار التضخم عند مستويات مرتفعة، فيما واصل عدد من مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي تأييد تشديد السياسة النقدية. وتقدر الأسواق حالياً احتمال إقدام الاحتياطي الفيدرالي على رفع أسعار الفائدة مجدداً في أكتوبر بنحو 70%، مقابل 55% في اليوم السابق. وفي الوقت نفسه، أضاف ارتفاع أسعار النفط، في ظل حالة عدم اليقين المحيطة بالمفاوضات الأمريكية الإيرانية، مزيداً من الضغوط على توقعات التضخم.

المملكة المتحدة

قطاع التصنيع البريطاني

شهدت أوضاع قطاع التصنيع في المملكة المتحدة تحسناً ملحوظاً في سبتمبر، إذ ارتفع رصيد إجمالي دفاتر الطلبات إلى 9- نقاط، مقابل 25- نقطة في أغسطس، مسجلاً أقوى قراءة له منذ يوليو 2023 ومتجاوزاً بفارق كبير توقعات الأسواق البالغة 34- نقطة. كما تحسنت طلبات التصدير، فيما تباطأ تراجع الإنتاج بصورة حادة، مع تحسن رصيده إلى 4- نقاط من 17- نقطة. إلا أن الشركات الصناعية ما زالت تتوقع انخفاض الإنتاج هامشياً حتى ديسمبر. وتراجعت توقعات أسعار البيع إلى 12+ نقطة من 22+ نقطة، ما يشير إلى بعض الاعتدال في ضغوط التكلفة، في حين ظلت مخزونات السلع النهائية عند مستويات تكاد تكون كافية. وأفاد اتحاد الصناعات البريطانية بأن هذه الأرقام تشير إلى استقرار قطاع التصنيع مبدئياً، على الرغم من استمرار الضغوط الناجمة عن ارتفاع تكاليف الطاقة والتوظيف وسلاسل الإمداد، فيما ينظر إلى الموازنة المرتقبة باعتبارها فرصة لدعم الاستثمار والثقة.

تصريحات محافظ بنك إنجلترا أندرو بيلي

حذر محافظ بنك إنجلترا، أندرو بيلي، من أن استمرار ارتفاع أسعار الطاقة قد يزيد من صعوبة إبقاء البنك المركزي أسعار الفائدة دون تغيير، ما يعزز المؤشرات الأخيرة على احتمال ميل صناع السياسات نحو تشديد السياسة النقدية. وتأتي تصريحاته في وقت تواجه فيه الحكومة البريطانية ضغوطاً متزايدة للتعامل مع ارتفاع تكاليف المعيشة، مع الحفاظ على الثقة في الاقتصاد قبيل الموازنة المرتقبة. وعلى خلاف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي، أبقى بنك إنجلترا أسعار الفائدة دون تغيير منذ اندلاع الصراع مع إيران. وخلال الأسابيع الأخيرة، أعرب بيلي وعدد من صناع السياسات الآخرين في البنك عن مخاوف متزايدة من أن يؤدي الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة إلى ترسخ التضخم عند مستويات مرتفعة. وقال بيلي، خلال مؤتمر اقتصادي، إن الحفاظ على الموقف الحالي للسياسة النقدية سيصبح أكثر صعوبة إذا ظلت تكاليف الطاقة مرتفعة لفترة ممتدة، مضيفاً أن بنك إنجلترا لا يمكنه انتظار ظهور أدلة كاملة على ارتفاع توقعات التضخم قبل اتخاذ إجراء. وعلى الرغم من إشارته إلى أن انتقال أثر أسعار الطاقة إلى التضخم العام ظل محدوداً حتى الآن، أكد بيلي أنه ما يزال من السابق لأوانه تحديد التأثير الكامل في الضغوط السعرية. وتعكس هذه التصريحات تحولاً ملحوظاً في نبرة لجنة السياسة النقدية. ففي حين صوتت الأغلبية الأسبوع الماضي لصالح تثبيت أسعار الفائدة عند 3.75%، أشار بيلي وعدد من نواب المحافظين إلى احتمال تزايد الحاجة إلى رفعها قريباً. كما تتصاعد مخاوف صناع السياسات من أن يحول ارتفاع تكاليف الطاقة دون عودة التضخم إلى المستوى المستهدف لبنك إنجلترا البالغ 2%. وكان البنك المركزي قد توقع مؤخراً أن يتجاوز التضخم 4% في مطلع العام 2027، ما دفع المستثمرين إلى رفع توقعاتهم بشأن رفع أسعار الفائدة في المستقبل.

آسيا والمحيط الهادئ

الاحتياطي الأسترالي يتجه لرفع سعر الفائدة إلى أعلى مستوياته في 15 عاماً مع استمرار المخاوف التضخمية

من المتوقع على نطاق واسع أن يرفع بنك الاحتياطي الأسترالي سعر الفائدة النقدي بمقدار 25 نقطة أساس إلى 4.60%، وهو أعلى مستوى له في نحو 15 عاماً، في ظل

استمرار التضخم ونمو الاقتصاد بوتيرة فاقت التوقعات، ما يعزز الحاجة إلى مزيد من تشديد السياسة النقدية. ووفقاً لاستطلاع أجرته وكالة رويترز، يتوقع جميع خبراء الاقتصاد تقريباً رفع أسعار الفائدة في الاجتماع المقبل، في خطوة ستكون الرابعة من نوعها هذا العام، ليصل إجمالي الزيادات إلى 100 نقطة أساس. وشهدت توقعات الأسواق تحولاً ملحوظاً خلال الشهر الماضي. فبينما كان معظم خبراء الاقتصاد يتوقعون في السابق إبقاء بنك الاحتياطي الأسترالي على أسعار الفائدة دون تغيير، وأن يبلغ سعر الفائدة النقدي ذروته عند 4.35%، أدت الضغوط التضخمية المتزايدة ومخاوف محافظ البنك، ميشيل بولوك، من أن السياسة النقدية قد لا تكون مقيدة بالقدر الكافي لإعادة التضخم إلى النطاق المستهدف البالغ 3%-2%، إلى تعزيز مبررات اتخاذ مزيد من الإجراءات. ودعمت البيانات الاقتصادية الأخيرة التوقعات المتشددة للسياسة النقدية. فما يزال التضخم الأساسي مرتفعاً، رغم توقعات اعتداله في وقت لاحق من العام، بينما واصل الاقتصاد نموه بوتيرة تتجاوز المستوى الذي يقدر بنك الاحتياطي الأسترالي أنه لا يولد ضغوطاً تضخمية. ويشير خبراء الاقتصاد إلى تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي، وضعف الإنتاجية، واستمرار التضخم باعتبارها عوامل رئيسية تدعم توقعات رفع أسعار الفائدة. أما بالنسبة للفترة المقبلة، فيتوقع معظم المحللين بقاء سعر الفائدة النقدي عند 4.60% حتى منتصف العام 2027، إلا أن الآراء تتباين بشأن الفترة اللاحقة، إذ تتراوح التوقعات

بين مزيد من التشديد والتيسير التدريجي للسياسة النقدية. **ارتفاع البطالة في أستراليا إلى أعلى مستوياتها منذ العام 2021 على الرغم من نمو الوظائف بوتيرة قوية**

ارتفع معدل البطالة في أستراليا هامشياً إلى 4.6% في أغسطس، مسجلاً أعلى مستوياته منذ نوفمبر 2021، ومتجاوزاً بشكل طفيف توقعات الأسواق وقراءة يوليو البالغة 4.5%. وزاد عدد العاطلين عن العمل بواقع 28,200 شخص إلى 722,900 شخص، على الرغم من ارتفاع إجمالي عدد العاملين بمقدار 39,500 شخص، متجاوزاً بفارق كبير التوقعات التي أشارت إلى زيادة قدرها 20 ألف، ومعوّضاً التراجع المعدل المسجل في يوليو. وجاءت الزيادة في أعداد العاملين مدفوعة بصورة رئيسية بالوظائف بدوام جزئي، التي ارتفعت بمقدار 45,800 وظيفة، في حين انخفض عدد الوظائف بدوام كامل بمقدار 6,300 وظيفة. كما ارتفع معدل المشاركة في القوى العاملة إلى 67.1%، وهو أعلى مستوى له منذ أبريل 2025، ما يشير إلى أن زيادة المشاركة في سوق العمل ساهمت في ارتفاع معدل البطالة. وفي ذات الوقت، تراجع معدل العمالة الناقصة بصورة طفيفة إلى 6.2% من 6.3%، بينما ارتفع إجمالي ساعات العمل الشهرية بمقدار 14 مليون ساعة إلى 2.009 مليار ساعة، ما يشير إلى استمرار القوة الكامنة في نشاط سوق العمل على الرغم من ارتفاع البطالة.

خلال جلسة نقاشية أقامها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع مؤسسة « غلوبل فاينانس »

الغانم: القطاع المصرفي شريك أساسي للمشاريع التنموية ودعم الرؤية الاقتصادية

الذكاء الاصطناعي أداة قادرة على إعادة تعريف تجربة العميل ورفع الكفاءة التشغيلية



جانب من مشاركة الرئيس التنفيذي شاهين الغانم بحضور محافظ بنك الكويت المركزي والقيادات المصرفية

للوكمة وإدارة المخاطر وحماية البيانات والأمن السيبراني. وكشف الغانم أن البنك بدأ بالفعل تطبيق الذكاء الاصطناعي في خدماته المصرفية، مستشهداً بإطلاق Bdr AI الذي يتيح للعملاء تنفيذ عدد من المعاملات المصرفية المدعومة من خلال التفاعل النصي أو الصوتي باللغتين العربية والإنجليزية.

وشدد على أن المرحلة المقبلة تتطلب على المستوى الوطني بيئة تنظيمية تشجع الابتكار، مع وضع معايير واضحة لحوكمة البيانات والخصوصية والأمن السيبراني واختبار النماذج ومراقبتها، إلى جانب الشفافية والمساءلة، مؤكداً أن الابتكار الحقيقي في القطاع المصرفي هو الابتكار الذي يحظى بالثقة.

الاستدامة تتحول من التزام إلى فرصة

وفيما يتعلق بالاستدامة والتمويل المستدام، أوضح الغانم أن الاستدامة بالنسبة إلى بنك وربة لم تعد مجرد استجابة للتوجهات العالمية أو متطلبات الإفصاح، وإنما أصبحت جزءاً أساسياً من منهجية البنك في التعامل مع النمو وإدارة المخاطر وخلق القيمة على المدى الطويل.

وأشار إلى أن البنك يعمل على دمج مبادئ ESG ضمن استراتيجيته وعملياته وقرارات الاستثمار والتمويل، مع التركيز على تمويل المشروعات والأنشطة التي تحقق أثاراً اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة.

ولفت إلى أن البنك اتخذ خطوات عملية في هذا الاتجاه، من بينها تطوير إطار للتمويل المستدام وتعزيز دمج معايير ESG في القرارات الاستثمارية، إلى جانب إصدار أول صكوك استدامة في الكويت.

وأضاف الغانم أن المرحلة المقبلة تتطلب الانتقال من النظر إلى «الاستدامة كالتزام» إلى التعامل معها باعتبارها فرصة، من خلال توظيف التمويل المستدام لتمكين الشركات والمشروعات الجديدة، ودعم التحول الاقتصادي، وخلق فرص استثمارية طويلة الأجل.

وأكد في ختام حديثه أن القطاع المصرفي يمتلك دوراً مهماً في بناء اقتصاد كويتي أكثر تنوعاً ومرونة واستدامة، من خلال توجيه التمويل نحو القطاعات والمشروعات القادرة على دعم النمو وتعزيز الاقتصاد الوطني على المدى الطويل.

أكد الرئيس التنفيذي لبنك وربة شاهين حمد الغانم أن التطورات الجيوسياسية الأخيرة أظهرت أن المرونة لم تعد خياراً أمام القطاع المصرفي؛ بل أصبحت مكوناً أساسياً من استراتيجية العمل المصرفي، مشدداً على أهمية المحافظة على مستويات قوية من رأس المال والسيولة، وتنويع مصادر الإيرادات، والاستثمار المستمر في التكنولوجيا والبنية التحتية، بما يعزز قدرة البنوك على الاستجابة السريعة والفعالة للمتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية.

جاء ذلك خلال مشاركة الغانم في جلسة حوارية أقامها بنك الكويت المركزي بتنظيم مؤسسة « غلوبل فاينانس » ، حيث تناول عدداً من أبرز القضايا المرتبطة بمستقبل القطاع المصرفي الكويتي، بدءاً من تداعيات التطورات الجيوسياسية، مروراً بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي وتطوير أسواق رأس المال، وصولاً إلى التمويل المستدام ومعايير ESG.

وأوضح الغانم أن الأزمات لا ينبغي النظر إليها باعتبارها مخاطر فقط؛ وإنما يمكن أن تمثل فرصاً لإعادة التفكير في نماذج الأعمال وتسريع وتيرة التنويع الاقتصادي، لافتاً إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه البنوك في توجيه التمويل نحو القطاعات الإنتاجية والمشروعات التي تدعم النمو طويل الأجل وتعزز قدرة الاقتصاد الكويتي على مواجهة المتغيرات.

4 أولويات أمام القطاع المصرفي

وأشار الغانم إلى أن القطاع المصرفي الكويتي أمام أربعة مجالات رئيسية ينبغي التركيز عليها خلال المرحلة المقبلة، يأتي في مقدمتها التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، ليس فقط بهدف تقديم خدمات مصرفية أسرع، وإنما لإعادة تصميم تجربة العميل ورفع الكفاءة التشغيلية.

وأضاف أن الأولوية الثانية تتمثل في إدارة المخاطر وتعزيز المرونة التشغيلية، خصوصاً في ظل تنامي المخاطر السيبرانية واستمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي والجيوسياسي، فيما تتمثل الأولوية الثالثة في تعزيز تمويل القطاع الخاص والمشروعات التنموية، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات والقطاعات المرتبطة بالتنويع الاقتصادي.

أما الأولوية الرابعة، بحسب الغانم، فتتمثل في تطوير سوق رأس المال المحلي، موضحاً أن وجود سوق دين محلي أعمق وأكثر سيولة سيوفر للبنوك والشركات والمستثمرين خيارات أوسع لإدارة السيولة والتمويل والاستثمار.

وأكد أن هذه الأولويات تستند إلى قاعدة قوية يتمتع بها القطاع المصرفي الكويتي، في ظل قوة الميزانيات العمومية وارتفاع مستويات السيولة وقوة معدلات رأس المال، بما يوفر أساساً متيناً للمرحلة المقبلة من النمو والتطور.

قانون التمويل والسيولة.. خطوة لتطوير سوق الدين

وفيما يتعلق بقانون التمويل والسيولة الذي يتيح إصدار سندات وصكوك سيادية بما يصل إلى 98 مليار دولار، رأى الغانم أن القانون يمثل خطوة استراتيجية مهمة للكويت، ليس فقط باعتبار أنه أداة إضافية أمام الحكومة لتلبية احتياجاتها التمويلية، وإنما أيضاً لما يمكن أن يتيح من فرص لبناء سوق دين محلي أكثر عمقا وكفاءة.

وأوضح أن إصدار السندات والصكوك السيادية بصورة منتظمة وشفافة يمكن أن يساعد في إنشاء منحى عائد سيادي واضح، بما يوفر معياراً لتسعير إصدارات الشركات والمؤسسات المالية، ويدعم آليات اكتشاف الأسعار في السوق.

كما أشار إلى أن الإصدارات السيادية ستوفر أدوات



شاهين حمد الغانم

استثمارية إضافية للبنوك وشركات الاستثمار وصناديق التقاعد والمستثمرين، بما يساعد على تحسين إدارة السيولة وتنويع المحافظ الاستثمارية وتوسيع قاعدة المستثمرين. ولفت الغانم إلى أهمية الصكوك بشكل خاص بالنسبة للكويت، في ضوء قوة قطاع التمويل الإسلامي محلياً وإقليمياً، مؤكداً أن حجم الإصدارات ليس العامل الوحيد، بل إن وجود جدول إصدار واضح ومنظم وسوق ثانوي نشط يمثلان عاملين أساسيين لتحويل القانون من مجرد آلية لتمويل الحكومة إلى محفز حقيقي لتطوير سوق رأس المال الكويتي.

الذكاء الاصطناعي.. الابتكار يجب أن يكون موثقاً

وفي محور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، أكد الغانم أن السؤال المطروح اليوم لم يعد يتعلق بما إذا كان القطاع المصرفي سيستخدم الذكاء الاصطناعي، وإنما بكيفية استخدامه بصورة مسؤولة وآمنة.

وقال إن بنك وربة ينظر إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره أداة قادرة على إعادة تعريف تجربة العميل ورفع الكفاءة التشغيلية، إلا أن تطبيقه يجب أن يتم ضمن إطار واضح

الشركة ترعى منافسات البطولة في استاد جابر من 19 إلى 23 ديسمبر المقبل

«زين» شريك الاستضافة لـ «كأس السوبر السعودي» في الكويت



بدر الخرافي وراشد العميري يتوسطان نواف الغريللي وخالد السايير وعبدالله الشطي



بدر الخرافي وراشد العميري يوقعان عقد الرعاية

راشد العميري:

- المؤسسات الوطنية قادرة على قيادة وتنفيذ مشاريع وفعاليات كبرى وفق أعلى المستويات

بدر الخرافي:

- دعم سمو الأمير عرّز مكانة الكويت كوجهة للأحداث الإقليمية والدولية الكبرى

وتمثل الكويت المحطة الثامنة في مسيرة كأس السوبر السعودي، التي تنقلت منافساتها منذ انطلاقتها بين عدد من المدن داخل المملكة وخارجها، بدءاً من مكة المكرمة والرياض وجدة وأبها، وصولاً إلى لندن وأبوظبي وهونغ كونغ، قبل أن تحط رحالها للمرة الأولى في الكويت في ديسمبر المقبل، في امتداد يعكس اتساع الحضور الإقليمي والدولي للبطولة.

ومن المقرر إقامة قرعة البطولة في الكويت يوم 14 أكتوبر المقبل لتحديد مواجهتي الدور نصف النهائي، على أن يتم بعدها طرح التذاكر للجمهور، فيما سيصاحب البطولة برنامج من الفعاليات والتجارب الجماهيرية الخاصة التي سيتم الكشف عن تفاصيلها لاحقاً، والتي ستضيف زين إليها بضممتها الخاصة بما يتناسب مع الزخم المتوقع للحدث وحضوره الجماهيري الكبير.

وتأتي استضافة البطولة في ظل الزخم المتنامي الذي تشهده الكويت في تنظيم الفعاليات الرياضية الإقليمية والدولية، وما تمتلكه من منشآت حديثة وفي مقدمتها استاد جابر الأحمد الدولي، الذي أصبح منصة رئيسية لعدد من أبرز الأحداث الكروية والجماهيرية في المنطقة، بما يعزز من فرص تطوير قطاع السباحة الرياضية وترسيخ موقع الكويت على خارطة الفعاليات الكبرى.

تنظيمية وجماهيرية متميزة».

وتواصل زين من خلال هذه الشراكة البناء على سجل واسع من المباردات الرياضية الكبرى التي دعمتها في السنوات السابقة، وفي مقدمتها بطولة خليجي زين 26، وكأس السوبر الفرنسي على استاد جابر الأحمد الدولي، ودوري زين الممتاز، وغيرها من المحطات التي تجسّد التزام زين بتحويل الشراكات الرياضية إلى منصات حقيقية للتفاعل الجماهيري وتعزيز الحضور الإقليمي للكويت، وترجمة رؤيتها بأن دعم الرياضة يمثل توجهاً استراتيجياً مستداماً وليس ارتباطاً ببطولة منفردة. وتأتي هذه الشراكة عقب الإعلان عن توقيع اتفاقية بين الاتحاد السعودي لكرة القدم، ممثلاً بشريكه التجاري الحصري مجموعة الوسائل السعودية (SMC Vibes)، وتحالف مجموعة الراي الإعلامية وشركة أعيان للإجارة والاستثمار من الكويت، ليصبح التحالف شريكاً رسمياً لاستضافة كأس السوبر السعودي في دولة الكويت.

ومن المقرر أن تقام منافسات البطولة على أرض استاد جابر الأحمد الدولي خلال الفترة من 19 إلى 23 ديسمبر 2026، بمشاركة أربعة أندية هي النصر، والخلود، والأهلي، والقادسية، وسط توقعات بحضور جماهيري واسع من داخل الكويت وخارجها.

أعلنت زين عن شراكتها في استضافة النسخة الـ 13 من كأس السوبر السعودي لكرة القدم لموسم 2026-2027، التي تستضيفها دولة الكويت للمرة الأولى في ديسمبر المقبل.

وفي خطوة تعكس الزخم المتصاعد الذي تشهده البلاد في استقطاب واستضافة الفعاليات الرياضية الإقليمية والدولية، وتؤكد ما تمتلكه الدولة من بنية تحتية متطورة وخبرات تنظيمية متراكمة جعلتها وجهة جاذبة للأحداث الإقليمية والدولية الكبرى، أفادت زين أن هذه الشراكة تأتي امتداداً لدورها في دعم المبادرات الوطنية والفعاليات التي تسهم في إبراز وتعزيز حضور الكويت كمركز للفعاليات الرياضية والثقافية والاقتصادية.

جاء هذا الإعلان خلال المؤتمر الصحفي الذي انعقد في المقر الرئيسي للشركة في منطقة الشويخ، بحضور نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة زين بدر ناصر الخرافي، الرئيس التنفيذي لمجموعة الراي الإعلامية راشد علي العميري، الرئيس التنفيذي لشركة زين الكويت نواف الغريللي، الرئيس التنفيذي لشركة الراي العالمية للدعاية والإعلان ومدير البطولة خالد السايير، الرئيس التنفيذي لشركة أعيان للإجارة والاستثمار عبدالله الشطي، وعدد من المسؤولين التنفيذيين وممثلي الجهات الشريكة.

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة زين بدر ناصر الخرافي «إن ما تشهده دولة الكويت من نجاحات متواصلة في استقطاب الفعاليات الإقليمية والدولية يأتي في ظل الرعاية والدعم الكبيرين من حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، والمتابعة الحثيثة من الجهات المعنية، وهو ما أسهم في ترسيخ مكانة الكويت كوجهة موثوقة للأحداث الكبرى وتعزيز حضورها على المستويين الإقليمي والدولي».

وأضاف قائلاً «تأتي استضافة كأس السوبر السعودي للمرة الأولى في الكويت امتداداً لهذا الحراك، وفرصة لإبراز ما تمتلكه الدولة من بنية تحتية متطورة وكفاءات وطنية أثبتت قدرتها على تنظيم وإنجاح العديد من الفعاليات الرياضية الكبرى».

وتابع بقوله «نؤمن في زين بأهمية الشراكة مع مؤسسات الدولة في دعم التوجهات الوطنية والمساهمة في استضافة الأحداث التي تسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية والسياحية وتعزيز مكانة الكويت كوجهة جاذبة للفعاليات الدولية».

وأكد الخرافي أن هذه البطولة تمثل مناسبة رياضية تعكس متانة العلاقات التاريخية التي تجمع دولة الكويت والمملكة العربية السعودية، وما يربط الشعبين الشقيقين من أواصر وثيقة وشغف مشترك بكرة القدم، وهو ما يمنحها زخماً جماهيرياً مميزاً، معرباً عن تطلعه إلى أن تقدم هذه النسخة تجربة استثنائية للجماهير، وأن تشكل إضافة نوعية للمشاهد الرياضي الخليجي بما يواكب أهمية الحدث ويعكس مكانة البلدين الشقيقين.

من جانبه قال الرئيس التنفيذي لمجموعة «الراي» الإعلامية راشد علي العميري: «إن التعاون بين تحالف «الراي - أعيان» و«زين» يتجاوز مفهوم الرعاية التقليدية إلى شراكة تستهدف الإسهام في نجاح هذا الحدث وتقديمه بالصورة التي تليق بالكويت وبمكانة كأس السوبر السعودي، مؤكداً أن مثل هذه الشراكات تعزز الثقة بقدرة المؤسسات الوطنية على قيادة وتنفيذ مشاريع وفعاليات كبرى وفق أعلى المستويات المهنية».

وأشاد العميري بـ «زين» ودورها الرائد في دعم الرياضة والشباب والمبادرات الوطنية، مؤكداً أن وجودها كراعٍ لـ «السوبر السعودي» في الكويت يشكل إضافة نوعية، بالنظر إلى خبرتها وحضورها المؤسسي وإسهاماتها المعروفة في رعاية الفعاليات الرياضية والمجتمعية.

وأضاف: «القطاع الخاص شريك أساسي في التنمية، ودوره لا يقتصر على النشاط الاقتصادي المباشر، بل يمتد إلى دعم المبادرات الوطنية والرياضية والمجتمعية، والمساهمة في صناعة فعاليات نوعية».

وتابع إن «هذه الفعالية المهمة والمتنطرة تجمع مؤسسات وطنية تؤمن بأن نجاح الأحداث الكبرى يحتاج إلى تكامل الخبرات والموارد، وأن القطاع الخاص قادر على أن يكون شريكاً حقيقياً في تعزيز مكانة الكويت وصناعة تجربة

مصفاة الدقم ترفع إنتاجها وتحقق إيرادات سنوية بقيمة 7 مليارات دولار



واصلت مصفاة الدقم تعزيز أدائها التشغيلي خلال العام الجاري، بعد أن رفعت معدلات التكرير إلى نحو 255 ألف برميل يوميا، متجاوزة طاقتها التصميمية البالغة 230 ألف برميل يوميا، في مؤشر على كفاءة العمليات الإنتاجية بالمشروع. وقال الرئيس التنفيذي لمصفاة الدقم، عبدالله العجمي؛ وفق وكالة الأنباء العُمانية، إن المصفاة تمكنت خلال عام 2026 من الوصول إلى نحو 110 بالمائة من طاقتها التصميمية؛ بما يعزز دورها كمشروع استراتيجي مشترك بين سلطنة عُمان ودولة الكويت، ويعكس موثوقية الوحدات التشغيلية وقدرتها على تحقيق مستويات إنتاج مرتفعة.

وأضاف العجمي، أن إيرادات المصفاة بلغت نحو 7 مليارات دولار خلال عام 2025؛ ما يعكس تنامي حجم الأعمال واتساع حضورها في أسواق المنتجات النفطية الإقليمية والعالمية، بالتزامن مع مواصلة الجهود الرامية إلى رفع الكفاءة التشغيلية وتعظيم العوائد من الأصول والاستثمارات القائمة.

وأوضح العجمي، أن المصفاة سجلت خلال النصف الأول من عام 2026 متوسط إنتاج يومي بلغ 115.4 ألف برميل من الديزل، و38.5 ألف برميل من وقود الطائرات، و61.1 ألف برميل من النافثا. كما بلغ إنتاج غاز البترول المسال نحو 800 طن متري يوميا، إضافة إلى 2200

طن متري يوميا من فحم البترول و500 طن متري يوميا من الكبريت. وأشار العجمي إلى أن هذه المستويات الإنتاجية تعكس قدرة المصفاة على تلبية الطلب العالمي على المنتجات النفطية الرئيسية، خصوصا الديزل ووقود الطائرات، مستفيدة من موقعها الاستراتيجي الذي يوفر لها سهولة الوصول إلى الأسواق في آسيا وإفريقيا وأوروبا.

الحصول على الجائزة الذهبية من الجمعية الملكية للوقاية من الحوادث في مجال الصحة المهنية والسلامة والبيئة. وأضاف أن المصفاة تواصل ترسيخ مكانتها كأصل صناعي واستراتيجي قادر على تحقيق قيمة مضافة مستدامة للاقتصادين العُماني والكويتي، مع مواصلة تعزيز حضورها في الأسواق العالمية ودعم نمو صناعة التكرير والبتروكيماويات بالمنطقة.

وأكد أن مصفاة الدقم تمثل أحد أبرز مشروعات الشراكة الاقتصادية بين سلطنة عُمان والكويت، من خلال تحويل النفط الخام إلى منتجات مكررة عالية الجودة تخدم الأسواق العالمية وتدعم تنافسية قطاع التكرير في البلدين. وفي جانب الصحة والسلامة والبيئة، أوضح أن المصفاة تطبق معايير وممارسات دولية متقدمة للحفاظ على بيئة عمل آمنة؛ الأمر الذي مكّنها من

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

نظارات الذكاء الاصطناعي.. سوق ينمو 127% في 6 أشهر من 2026

وقفزت الشحنات في البر الرئيسي الصيني 306% على أساس سنوي في النصف الأول، مع اختبار الشركات تركيبات مختلفة للشاشات والكاميرات وأنظمة الصوت. لكن السوق هناك شديدة التشقق؛ إذ استحوذت «علي بابا» و INMO و«شاومي» مجتمعة على 46.1% فقط من الشحنات المحلية.

وتكمن أهمية الصين أيضاً في موقعها داخل سلسلة التوريد، ما يمنح الشركات المحلية فرصة للتحرك سريعاً بين نماذج مختلفة قبل اتضاح المواصفات التي سيفضلها المستهلك عالمياً.

وفي الوقت نفسه، تتسع المنافسة خارج الصين و«ميتا»؛ فقد أعلنت غوغل و (Warby Parker) خططا لإطلاق نظارات تعتمد على منصة (Android XR) ونموذج (Gemini) خلال 2026، مع تطوير نماذج تشمل الكاميرا والصوت وأخرى تحتوي على شاشات مدمجة، وفق رويترز.

الخصوصية تتحول إلى علق زجاجة

تواجه أسرع سوق للأجهزة المدعومة بالذكاء الاصطناعي مشكلة قد تكون أصعب من تطوير العتاد نفسه: كيف يمكن وضع كاميرا وميكروفون ومساعد ذكي في نظارة عادية من دون تحويل كل من حول المستخدم إلى مصدر بيانات محتمل؟ وأثارت المخاوف من التسجيل الخفي واستخدام محتوى الأجهزة تدقيقاً قانونياً ومجتمعياً متزايداً، فيما تبحث الشركات عن تصميمات بلا كاميرات أو تعتمد بدرجة أكبر على معالجة البيانات محلياً لتقليل مخاطر الخصوصية، وفق رويترز.

واختبرت «ميتا» تقنيات أكثر تطوراً تستطيع التقاط معلومات مرئية وصوتية بصورة شبه مستمرة لتوفير مساعد ذكاء اصطناعي يفهم ما يراه المستخدم خلال يومه، وهي قدرات تفتح الباب أمام استخدامات أكثر قوة، لكنها تضاعف أيضاً أسئلة الموافقة وتخزين البيانات، وفق فايننشال تايمز. وتحولت هذه المخاوف بالفعل إلى قيود عملية؛ إذ حظرت بعض المطاعم والمسارح والمحاكم استخدام النظارات المزودة بكاميرات، بينما تصاعدت الدعوات إلى وسائل أكثر وضوحاً لإبلاغ الأشخاص المحيطين بأن التصوير جارٍ.



الرهان البديل: نظارات بلا كاميرا

ويكشف المركز الثاني أن السوق قد لا تتجه نحو نموذج واحد، فقد قفزت شركة (Even Realities) من المرتبة الخامسة في النصف الثاني من 2025 إلى الثانية عالمياً، بشحن 102 ألف وحدة وحصة 2.4%، بدعم من الطلب في أميركا الشمالية وأوروبا الغربية.

وتختلف استراتيجيتها جذرياً عن «ميتا»، حيث تقدم نظارات G2 لا تحتوي على كاميرا أو مكبرات صوت، وإنما تعتمد على تصميم أنحف وشاشة أحادية اللون وميزات مثل النسخ النصي الفوري.

هذا الاختلاف لم يعد مجرد خيار تصميمي. فقد كشفت «ميتا» نفسها في مؤتمر Connect في سبتمبر عن Ray-Ban Meta Audio، وهي أول نظارات ذكية لها بلا كاميرا، في خطوة تأتي وسط تصاعد الاعتراضات المتعلقة بالتصوير غير المرئي والخصوصية.

الصين تختبر عشرات الصيغ

في المقابل، تتشكل الصين باعتبارها المختبر الأكثر نشاطاً لتصاميم الأجهزة الجديدة.

نجحت نظارات الذكاء الاصطناعي في جذب الأنظار لها مؤخراً، فقد تحولت سريعاً من منتج تجريبي على هامش سوق الأجهزة القابلة للارتداء إلى واحدة من أكثر ساحات المنافسة سخونة في صناعة التكنولوجيا، بعدما تضاعفت الشحنات العالمية بأكثر من مرتين خلال النصف الأول من 2026، مدفوعة بهيمنة «ميتا» وصعود شركات صينية، في وقت تهدد فيه مخاوف الخصوصية بإبطاء انتشار الفئة الناشئة.

وبلغت شحنات نظارات الذكاء الاصطناعي عالمياً مستوى قياسياً عند 4.2 مليون وحدة خلال الأشهر الستة الأولى من العام، بزيادة 127% على أساس سنوي، وفق بيانات شركة الأبحاث أومديا (Omdia).

ورغم النمو السريع، لا تزال السوق تنطلق من قاعدة صغيرة نسبياً مقارنة بالهواتف الذكية أو الساعات الذكية، ما يجعل معدلات التوسع المرتفعة أكثر قابلية للتقلب.

ميتا تستحوذ على أربعة من كل خمسة أجهزة

تقود «ميتا» السوق بفارق يصعب على منافسيها حالياً تضيقه، بعدما شحنت 3.4 مليون نظارة خلال النصف الأول، بما يعادل 81.3% من السوق العالمية.

ويرجع هذا التفوق بدرجة كبيرة إلى نجاح استراتيجية دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي والكاميرات والصوت في إطارات تبدو قريبة من النظارات التقليدية، بدلاً من الأجهزة الضخمة التي ميزت موجات سابقة من الواقع المعزز.

وقالت شركة الأبحاث (Omdia) إن وضوح الاستخدامات (من التقاط الصور والفيديو دون استخدام اليدين إلى الصوت المفتوح والمساعدات المدعومة بالذكاء الاصطناعي) ساعد الشركات على تقديم قيمة عملية يفهمها المستهلك سريعاً، بدلاً من تسويق النظارات باعتبارها مجرد تجربة تقنية مستقبلية. وتشير أرقام أخرى إلى اتساع قاعدة الطلب بالفعل؛ فقد باعت «ميتا» أكثر من 7 ملايين نظارة ذكية خلال 2025 من الأجهزة التي طورتها مع «إسيلور لوكسوتيكا»، وفق رويترز، ما منحها أفضلية مبكرة في سوق لا يزال العديد من كبار منافسيها في مرحلة إطلاق المنتجات أو اختبارها.

عطورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700

عطور
الشتاء

تعافي صادرات نفط السعودية يهدئ مخاوف الإمدادات

كان سعر خام «برنت» المرجعي قد أنهى تعاملاته يوم الجمعة منخفضاً 2.1% عند 104.32 دولار للبرميل، وسط تفاؤل باحتمال الوصول إلى اتفاق يفتح المضيق. وقفزت صادرات السعودية من النفط الخام خلال سبتمبر إلى أعلى مستوياتها منذ اندلاع حرب إيران قبل نحو سبعة أشهر، بزيادة 80% مقارنة مع أغسطس، حسب بيانات شركة «كبلر» المتخصصة في معلومات التجارة وتدفقات الطاقة.

وأظهرت البيانات أن المملكة تصدر نحو 6 ملايين برميل يومياً خلال سبتمبر، لتعود شحنات الخام السعودية إلى مستويات تقترب من متوسطها الشهري المسجل خلال عام 2025. وبحسب بيانات «كبلر»، فإن متوسط صادرات النفط عبر مضيق هرمز خلال سبعة أيام بلغ نحو 13.2 مليون برميل يومياً حتى الأربعاء، مقارنة بنحو 17 مليون برميل يومياً قبل أن تؤدي حرب إيران إلى اضطراب حركة الملاحة.

أكد الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية، أمين الناصر، الأسبوع الماضي، أن الشركة تمتلك مرونة تشغيلية وقدرات لوجستية تتيح لها الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء حتى في ظل الاضطرابات الجيوسياسية، مشيراً إلى أن «أرامكو» تواصل دراسة مسارات تصدير إضافية وتعزيز قدراتها التخزينية خارج المملكة لضمان استمرارية الإمدادات إلى الأسواق العالمية.



هرمز يُقيي الأسعار تحت الضغط

كذلك رأى الريامي، خلال حديثه مع سامية صالح ومحمد عادل في «صباح الشرق» على «الشرق بلومبرغ»، أن انحسار القلق بشأن الإمدادات لا يحسم اتجاه الأسعار؛ إذ تظل شديدة التأثر بالتوترات الجيوسياسية، والضبابية المحيطة بمضيق هرمز واحتمالات استمرار الحرب.

سلطنة عُمان، إن ارتفاع الشحنات يشير إلى استمرار حركة ناقلات النفط عبر مضيق هرمز، رغم تضارب التصريحات بشأن حركة الملاحة فيه.

وأضاف أن الأسواق الآسيوية لم تشهد في الأسابيع الأخيرة مخاوف كبيرة بشأن توافر الإمدادات، معتبراً ذلك مؤشراً على استمرار وصول النفط إلى المشترين.

يخفف تعافي صادرات النفط السعودية خلال سبتمبر من مخاوف الأسواق بشأن نقص إمدادات الخام العالمية، بعدما اقتربت من مستويات ما قبل حرب إيران، لكن انعكاس ذلك على الأسعار يظل مرهوناً بمسار حرب إيران وحركة الملاحة عبر مضيق هرمز، بحسب محللين لأسواق الطاقة تحدثوا لـ«الشرق بلومبرغ».

ارتفع متوسط صادرات المملكة من الخام إلى نحو 6.27 مليون برميل يومياً حتى 24 سبتمبر، بزيادة 84% مقارنة بأغسطس، وفق بيانات شركة «كبلر» لتتبع الشحنات. ويعادل ذلك نحو 97.5% من متوسط الصادرات خلال الأشهر الاثني عشر السابقة للحرب، مع زيادة الشحنات من محطة رأس تنورة بعد التعطيل المؤقت لخط أنابيب «شرق-غرب» عقب استهدافه في وقت مبكر من هذا الشهر.

قال مصطفى البزركان، مدير مركز معلومات ودراسات الطاقة، في مقابلة مع كريم مسعد في برنامج «الجلسة الأولى» على «الشرق بلومبرغ»، إن زيادة الصادرات «ستهدئ الأسواق»، إذ سيضع المتعاملون تحسن الإمدادات في الحسبان، لكنه شدد على استمرار «التطورات السياسية عاملاً مؤثراً في اتجاه الأسعار».

ويحمل تعافي الصادرات دلالة إضافة بالنسبة لحركة الملاحة في المنطقة، إذ قال علي الريامي، المدير العام السابق لتسويق النفط والغاز بوزارة الطاقة في

عطورات

مقاميس
maqames -perfume
55205700

بخور
النخبة

تحليب ياللي الطيب مايزهي إلا في شموخك



سوق السندات يضع «الفيدرالي» في مأزق.. إنذار رغم تدخلات الخزنة الأميركية بيانات الوظائف والتضخم المقبلة قد تدفع الفيدرالي لرفع الفائدة مجددا



فإن ذلك يرسل إشارات سلبية لسوق السندات ويضغط على العوائد.

الفيدرالي يملك مفتاح التغيير

وأكد قناص أن المحرك الأساسي لسوق السندات يبقى السياسة النقدية وليس السياسة المالية.

وأشار إلى أن الفيدرالي يستطيع التأثير بشكل أكبر إذا قدم إشارات حول تثبيت أو خفض أسعار الفائدة مستقبلاً، أو إذا أبدى استعداداً للتدخل في سوق السندات عند الضرورة.

وأضاف أن تصريحات رئيس الاحتياطي الفيدرالي كيفن وارث الأخيرة بشأن رغبته في إعادة تشكيل الميزانية العمومية وتقليص الأصول الموجودة فيها زادت الضغوط على السندات طويلة الأجل.

وقال إن وزارة الخزنة لن تتمكن من تغيير منحى العائد بمفردها، ما لم يصاحب ذلك تحول في موقف الاحتياطي الفيدرالي أو إشارات واضحة تمنح المستثمرين أملاً بانتهاء دورة التشديد النقدي الحالية.

سوق السندات، فإن استمرار الفيدرالي في تبني سياسة نقدية متشددة يحد من فعالية هذه الإجراءات.

وأضاف أن عوائد السندات طويلة الأجل تراجعت مؤقتاً عقب قرار الفيدرالي الأخير، قبل أن تعاود الارتفاع بقوة، معتبراً أن السبب الرئيسي لذلك يتمثل في تمسك البنك المركزي بسياسة الفائدة المرتفعة لفترة أطول.

حتى 15 مليار دولار لن تغير الاتجاه

ورداً على سؤال بشأن جدوى توسيع برامج وزارة الخزنة لإعادة شراء السندات، قال قناص إنه لا يعتقد أن الوزارة تستطيع بمفردها تغيير اتجاه السوق.

وأضاف أن رفع حجم التدخل من 6 مليارات دولار إلى 10 مليارات دولار أو حتى 15 مليار دولار لن يكون كافياً إذا استمرت السياسة النقدية في الاتجاه الحالي.

وأوضح أن الأسواق تنظر بالدرجة الأولى إلى توجهات الفيدرالي طويلة الأجل، وعندما يواصل البنك المركزي التأكيد على إبقاء الفائدة مرتفعة والتركيز على مكافحة التضخم،

قال الأستاذ المساعد في كلية الاقتصاد بجامعة قطر، د. جلال قناص، إن الاحتياطي الفيدرالي الأميركي يواجه حالياً مأزقاً بين مواصلة سياسة التشديد النقدي واحتواء التضخم من جهة، والتداعيات التي تتركها أسعار الفائدة المرتفعة على سوق السندات من جهة أخرى.

وأوضح قناص، في مقابلة مع العربية Business، أن استمرار الضغوط التضخمية المرتبطة بارتفاع أسعار النفط والغاز، إلى جانب سياسة الفائدة المرتفعة لفترة طويلة، يضع الفيدرالي أمام تحديات متزايدة.

وأضاف أن بيانات الوظائف الأميركية خارج القطاع الزراعي وبيانات مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي (PCE) المرتقة ستكون حاسمة، مشيراً إلى أنه في حال أظهرت الأرقام استمرار قوة سوق العمل وارتفاع التضخم، فإن ذلك سيزيد الضغوط على الفيدرالي لمواصلة رفع أسعار الفائدة كما حدث خلال الفترة الماضية.

وأشار إلى أن التطورات الجيوسياسية ستظل عاملاً مؤثراً، موضحاً أن أي تهدة محتملة بين الولايات المتحدة وإيران أو إعادة فتح مضيق هرمز ضمن ترتيبات معينة قد تسهم في خفض أسعار النفط ومن ثم تخفيف الضغوط التضخمية.

سوق السندات يعاني من ضغوط هيكلية

وقال قناص إن التوترات التي يشهدها سوق السندات لا ترتبط فقط بالعوامل الجيوسياسية أو التضخم، بل تعكس أيضاً مشكلات هيكلية أوسع في الاقتصاد العالمي.

وأوضح أن وزارة الخزنة الأميركية تحاول توفير دعم للسوق عبر برامج إعادة الشراء وغيرها من الإجراءات بهدف تحقيق التوازن، إلا أن السوق يواجه ضغوطاً مرتبطة بتراجع الإقبال العالمي على السندات الأميركية.

وأضاف أن ابتعاد بعض المستثمرين الكبار عن سوق السندات الأميركية، ومن بينهم الصين، يمثل عاملاً هيكلياً إضافياً يضغط على السوق.

تعارض بين السياسة النقدية والمالية

وأشار قناص إلى وجود إشارات متعارضة بين السياسة النقدية التي يقودها الفيدرالي والسياسة المالية التي تقودها وزارة الخزنة الأميركية.

وأوضح أنه رغم تدخلات وزارة الخزنة ومحاولاتها دعم

تدفقات بقيمة 2.4 مليار دولار دعمت صعود بيتكوين من 81 ألفاً إلى 87 ألف دولار

وأضاف أن مستوى 81 ألف دولار يشكل دعماً رئيسياً للعملة، فيما تتحرك التداولات الحالية ضمن نطاق عرضي بين 84 ألفاً و85 ألف دولار.

وقال إن اتجاه السوق خلال الأسبوع المقبل سيتحدد بشكل أساسي وفق عاملين رئيسيين:

حجم التدفقات النقدية إلى صناديق الETF.

اتجاه عوائد سندات الخزنة الأميركية المرتبطة بحركة التضخم وأسعار النفط.

الطلب المؤسسي يدعم السوق

وأشار حسن إلى أن الطلب المؤسسي على بيتكوين بدأ يشهد تحسناً واضحاً خلال الفترة الأخيرة.

وأوضح أن التدفقات النقدية إلى صناديق الETF انتقلت من المنطقة السلبية إلى الإيجابية، مدعومة بتدفقات الأسبوع الماضي البالغة 2.4 مليار دولار.

وأضاف أن صناديق بيتكوين المتداولة سجلت خلال عام 2026 تدفقات سلبية في فترات سابقة، إلا أن التحول الأخير يمثل إشارة إيجابية للسوق.

وأكد أن استمرار هذه التدفقات، بالتوازي مع تهدة التوترات وانخفاض أسعار النفط وتراجع عوائد السندات الأميركية، قد يدفع بيتكوين إلى تسجيل مستويات أعلى خلال الفترة المقبلة.



وأضاف أن بيتكوين، رغم هذه التقلبات، سجلت مكاسب أسبوعية بنحو 4.3%.

مستويات فنية حاسمة

وأوضح حسن أن مستوى 87 ألف دولار يمثل حالياً منطقة مقاومة رئيسية لبيتكوين، مؤكداً أن اختراق هذا المستوى والاستقرار فوقه قد يفتح الباب أمام ارتفاعات جديدة.

قال المدير التنفيذي في شركة «رفاه» لإدارة الأصول، محمد حسن، إن تحركات بيتكوين خلال الأسبوع الماضي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين مختلفتين تماماً، موضحاً أن العملة شهدت في بداية الأسبوع قفزة قوية من مستوى 81 ألف دولار إلى 87 ألف دولار بدعم من عدة عوامل متزامنة.

وأوضح حسن، في مقابلة مع «العربية Business»، أن تراجع أسعار النفط في بداية الأسبوع عزز شهية المستثمرين تجاه أسهم التكنولوجيا ومؤشر ناسداك، بالتزامن مع تدفقات نقدية قوية إلى صناديق الاستثمار المتداولة المرتبطة ببيتكوين.

وأضاف أن صناديق الETF استقطبت خلال الأسبوع الماضي تدفقات بلغت نحو 2.4 مليار دولار، كان الجزء الأكبر منها لصندوق IBIT التابع لبلاك روك، وهو ما دعم موجة الصعود من 81 ألف دولار إلى 87 ألف دولار. وأشار إلى أن الصورة تغيرت في منتصف الأسبوع مع عودة أسعار النفط للارتفاع، ما دفع عوائد سندات الخزنة الأميركية للصعود من 4.9% إلى 5.2%، وهو أعلى مستوى منذ عام 2007، الأمر الذي ضغط على بيتكوين ودفعها للتراجع من مستويات 87 ألف دولار إلى نحو 84.6 ألف دولار.

استبيان «الاقتصادية»

سبتمبر 2026

السؤال

هل الجزاءات المالية
كافية وراذعة
لمجالس الإدارات
المخالفة في
الشركات المدرجة ؟

☐ نعم
☐ لا

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والتفاعل مع الملفات والقضايا الاقتصادية من أصحاب المصلحة المساهمين والمستثمرين وتوسيعاً لرقعة التعبير وإسهاماً من "الاقتصادية" في إيصال وتبادل وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر ، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً ، تطرح "الاقتصادية" استبياناً شهرياً مكملًا للجهود وموجهاً لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة مساهمة في إسراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين ، ونطرح في استبيان سبتمبر 2026 قضية مهمة وحيوية تهتم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات .

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق وإعلاء الممارسة وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية والجاذبية والريادة وسؤال استبيان سبتمبر يتمحور حول الجزاءات الرادعة لمجالس الإدارات المخالفة في الشركات المدرجة والتي ترتكب مخالفات جسيمة وبمبالغ مليونية ، حول ما إذا كانت هذه الجزاءات كافية أم تحتاج لجزاءات مكملية رادعة أكثر .

الأسواق المالية تمثل وعاء استثماري مهم لجموع الأفراد والمؤسسات وتحوي أموالاً مؤسسية خاصة وعامة والردع لجزاءات حاسمة والضرب بيد من حديد تمثل جزءاً من الثقة.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات

مقاميس
maqames -perfume
55205700

عطورات
التجار



الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

قراءنا الأعزاء..

خدمة إرسال الواتس أب تواجه
مشاكل فنية وتحديات
في الإرسال تابعونا

عبر الحسابات التالية

قناة الاقتصادية الكويتية على واتساب



www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

بريطانيا تسعى لطمأنة المستثمرين قبل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية

قال رئيس الوزراء البريطاني، أندري بيرنام، إنه يدرك ضرورة طمأنة المستثمرين إلى أنه واجه «حقيقة» التحديات التي تواجه المالية العامة، من أجل استقرار الأسواق قبل المضي في إصلاحات اقتصادية أوسع.

وسجلت تكاليف الاقتراض الحكومي في الاقتصادات المتقدمة خلال الأسابيع القليلة الماضية مستويات مرتفعة لم تشهدها منذ عقود، في ظل مخاوف من استمرار الضغوط التضخمية المرتبطة بحرب إيران وارتفاع الاقتراض الحكومي. لكن تكاليف الاقتراض في بريطانيا ارتفعت أيضاً بسبب مخاوف السوق من أن الحكومة الجديدة ستواجه صعوبة في كبح الإنفاق، إذ تتجه الأنظار جميعها إلى ميزانيتها المقرر إعلانها في 28 أكتوبر المقبل، وفقاً لوكالة «رويترز».

إلا أن بيرنام أوضح أن نواب حزب العمال لا تتوافر لديهم الإرادة اللازمة «لإجراء تخفيضات كبيرة» في ميزانية الرعاية الاجتماعية.

وقال بيرنام قبل المؤتمر السنوي لحزب العمال الحاكم الذي ينتمي إليه: «أعتقد أنه من الضروري للغاية تحقيق الاستقرار وإظهار الاستعداد لمواجهة حقيقة بعض هذه المسائل الصعبة، لكن في الواقع، من خلال هذا الاستقرار، يمكن أن يتاح المجال لإجراء تغيير أكبر قد يضع البلاد في نهاية المطاف في وضع أقوى فيما يتعلق بالمالية العامة».

وتابع: «يجب أن تحقق الاستقرار، لكن عليك أن تفعل ما في وسعك في إطار ذلك.. لا يمكنك تنفيذ برنامج تغيير كبير، وهو ما أعتقد أن البلاد بحاجة إليه، في ظل وضع فوضوي».

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الالكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf